جـــامعة - د-" مولاي الطاهر "بسعيـــدة.

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المجتمع المدني كآلية لتحقيق المشاركة السياسية في الجزائر "1999-1954"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص سياسات عامة و التنمية

من إعداد الطالب:

براهيم عامر

إشراف الأستاذ:

موكيل عبد السلام

لجنة المناقشة:

أ. شبلي	جامعة مولاي الطاهر – سعيدة –	رئســـــــاً
أ. موكيل عبد السلام	جامعة مولاي الطاهر – سعيدة –	مشرفا مقرراً
أ. شاربي	جامعة مولاي الطاهر – سعيدة –	عضو مناقشاً

السنة الجامعية

1435هـ– 1436هـ/ 2014م– 2015م

إهداء

ينفذ الحبر وتنتهي الأوراق ويعجز اللسان عن التعبير عندما أقول أمي القلب الذي بث فيّ الحب والحنان والتي مهما وصفتها وشكرتها فلن أوفي لها حقها شكراً.

إلى منبر علمي ومعيني على متاعب الدنيا بكل ما أوتي من إمكانيات مادية ومعنوية حفظه الله وأطال في عمره والدي العزيز.

أهدي ثمرة جهدي.

إلى كل من يحمل لقب" براهيمي ".

وإلى صديقي العزيز:"رضوان، عامر، زكريا، امين "

إلى كل من كانوا لي السند في دراستي: زملائي وزميلاتي تخصص سياسات عامة والتنمية .

إلى كل طلبة العلوم السياسية .

كلمة شكـــــر وعرفان

إلى من بفضل الله تعالى وبفضلهم تعلمنا ماذا تعني الحروف إلى أساتذتنا الكرام.

إلى من لبوا نداء الوطن، وحملوا راية الأجداد وجاهدوا بالقلم.

إلى من أذابت جهودهم جليد الجهل عنا إلى أساتذتنا الكرام من الطور الابتدائي إلى الثانوي والجامعي.

إلى أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ونخص بالذكر أستاذ المشرف: موكيل عبد السلام ، جزاه الله خيراً.

إلى كل من شارك بجهوده في سبيل إنجاز هذا البحث المتواضع.

كما أشكر كل من الأستاذة: شريفي محمد و بن دادة لخضر ، والاستاذ : طارق عاشور وشاربي محمد ، وشاهد احمد ،كونهما ساعداني كثيرا في معرفة الخطوط العامة لمنهجية البحث.

إلى كل من دعا لنا بالخير والنجاح والسلامة من كل سوء.

إلى كل من تعلّم حرفا من لغة القرآن وعلمه.

والشكر الخالص للجميع دون استثناء.

مقدمة

مقدمة :

إن المجتمع المدني والمشاركة السياسية بالجزائر في حاجة إلى دراسة عميقة والكثير من الابحاث.

إن الوضع الذي عاشته الجزائر لما بعد الاشتراكية، حيث أن المجتمع المدني لم يستطع توفير الاطار التنظيمي اللازم لمجتمع يريد التطور والازدهار.

إن معظم الجزائريين يتخوفون من مؤسسات الدولة ومن السلطة خاصة، في حين ان التحول الديمقراطي والتعددية فتحت أفاقا واسعا أمام تشكيل مختلف التنظيمات والحركات المدافعة عن ومختلف الحقوق، إن التغيرات الدولية والداخلية مكنت من إيجاد قنوات تسمح للفرد أن يحاول حماية حقوقه المختلفة بأساليب سلمية وحضارية من اجل إثبات قوته داخل وطنه.

أولا: أهمية الموضوع:

إن أي مجتمع في العالم يتطلع إلى التطور والتنمية الشاملة ويمكن الوصول إلى ذلك دون مجتمع مدني والمشاركة السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

قد تختلف التعريفات لهاته المصطلحات، كما تختلف اساليب تطبيقها من مجتمع للأخر، فالمجتمع المدني في تعريف البسيط هو تلك المؤسسات الاهلية المقابلة للمؤسسات الرسمية والمشاركة السياسية تعنى انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء كان الاشغال عن طريق التأييد أو الرفض، أو المقاومة أو التظاهر. إن المشاركة أوسع من ان تؤطر في زمان ومكان

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع:

يرجع إلى اسباب ذاتية واسباب موضوعية، وتشمل الاسباب الموضوعية في إن المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر يجب الدراسة عنها، وهذا ما يدفعنا للبحث في الموضوع.

أما الاسباب الذاتية: فتمثل في الرغبة على الاطلاع المعمق بموضوع المجتمع المدني والمشاركة السياسية ابان فترة الاستعمار والاستقلال.

ثالثا: اهداف الدراسة

لكي نأخذ المشاركة السياسية قيمتها واهميتها يجب معرفة آلية من أليتها وهو المجتمع المدني ، حيث تطور المجتمع المدني مرهون بالعناصر التالية:

مدى الاستجابة لهل تأتى الحريات التي يربط بتوجهات النظام السياسي اشكالية التمويل وانعكاساتها على قطاعات وشرائح عديدة من المجتمع المدني.

فهم التوزيع الجغرافي لمؤسسات المجتمع المدني.

إن الجزائر عاشت منذ الثمانينات حينما ظهر الوعي السياسي وانتشار الثقافة السياسية الجديدة بين صفوف المواطنين والمطالبة اكثر بحرية والاهتمام بالقضايا السياسية وتوجب هذا بتطور المجتمع المدني ، وتكريس المشاركة السياسية ،وفتح المجال امام الحريات

رابعا: إشكالية الدارسة

إن الدراسة تتناول مختلف مراحل النظام السياسي منذ الاستعمار حتى الحزب الواحد، ثم إلى التعددية الحزبية، اين بدأت بوادر بروز المجتمع المدني والمشاركة السياسية، فإن السؤال الذي يسعى هذه الدارسة إلى الاجابة عنه على درجة من الاهمية: إلى أي مدى يمكن اعتبار المجتمع المدني كألية لتحقيق المشاركة السياسية في الجزائر؟

بناءا على ذلك فإن اشكالية الدراسة تتمحور حول مجموعة من التساؤلات تتمثل في:

- ما هو واقع المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر؟
- ما هو دور المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية؟
- ماهي آليات تفعيله؟
- ما هي معوقات المجتمع المدني؟

ومن هنا نطرح الفرضيات التالية :

- ما مدى فعالية اتجاه المجتمع المدني.
- ما هو الواقع المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية.
- تأثير المجتمع المدني في تحقيق المشاركة.

خامسا: مناهج الدراسة:

تحاول هذه الدراسة شرح دور المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية من خلال الدور الذي يقوم به مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر ولمعالجة هذا الموضوع مسند غلى العديد من المناهج والاقترابات

- استخدمت منهج دراسة الحالة من خلال دراسة المجتمع المدني والمشاركة السياسية ابان فترة الاستعمار وفترة الاستقلال. ثم الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يقوم على البحث الكشف عن الحقائق التاريخية.
- كما استخدمت الاقتراب المؤسسي القانوني لمعالجة الاطار التأسيسي للمجتمع المدني.

سادسا: حدود الدراسة

موضوع الدارسة يتمحور في إطار النظري حول المجتمع المدني كآلية لتحقيق المشاركة السياسية في الجزائر، أما الاطار المكاني فيربطه بالخصوصية الجزائرية والاطار الزماني من فترة الاستعمارية إلى فترة الاستقلال الذاتي ثم إلى فترة التعددية الحزبية 1954-1999

سابعاً: ادبيات الدارسة

1. مستقبل المجتمع المدني في الجزائر لأحمد شكر الصبيحي "، والذي كان غنيا بالمعلومات من خلال ماورده في محتواه من خلال تحليل مسارات والمعطيات التي

تتبع الضرورة التاريخية للمجتمع المدني وتحليلها في البيئة الغربية والعربية، حيث ان مصطلح المجتمع المدني وجدت اختلافات في تحديد معناه.

2. دور المجتمع المدني في بناء أمن هويته في العالم العربي، لأوشن سومية، رسالة مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2009-2010 حيث طرحت الباحث عدة تساؤلات من بينها: هل يمكن القول أن منظومة مؤسسة المجتمع المدني في الوطن العربي يمكن أن تأثر في بلورة الهوية وبنائها

ثامنا: الصعوبات

صعوبات اثناء اعداد هذا البحث ابرزها:

1. هناك خلط في المفاهيم، حيث المجتمع المدني يشار إليه بالمجتمع الاهلي واحيانا منظمات غير حكومية.

تاسعا: خطة الدراسة

في سبيل الاجابة عن الاشكالية السابق ذكرها، فقد تم تقسيم الموضوع إلى فصلين يتناول الفصل الأول الاطار النظري للمجتمع المدني من خلال التطور التاريخي لفكرة المجتمع المدني في الفكر العربي الاسلامي، ثم الفكر الغربي الكلاسيكي ثم الحديث، ومفهوم المجتمع المدني، خصائصه ووظائفه ومكوناته.

أما الفصل الثاني : فقد ثم التطرق إلى دراسة حالة الجزائر وتناولنا فيه مفهوم المشاركة السياسية ، أشكالها ومستوياتها ودور المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية، ثم المشاركة السياسية والمجتمع المدني في ظل الاستعمار 1954-1962 والمجتمع المدني والمشاركة السياسية في ظل الحزب الواحد 1962-1989 ، ثم المجتمع المدني والمشاركة السياسية في ظل التعددية بعد 1989، ثم معوقات المجتمع المدني وآليات تفعيل المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية.

الفصل الأول:
التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني

تمهيد:

منذ القدم كان الانسان يفكر ويبحث عن فضل الوسائل لإشباع احتياجاته المادية والمعنوية وخاصة الاجتماع مع الاخرين ، من أجل تكوين مجتمع يسوده التعاون فيما بين الافراد والجماعات وهو ما عبر عنه الفلاسفة أفلاطون بقوله: إن الانسان مدني بطبيعتيه إن الاسرة هي النواة الأولى للمجتمع المنظم في مراحل الحياة البدائية الوسطى حيث التعاون الغريزي وانتماء الفرد على أساس رابطة الدم وصلة الرحم والقرابة، ثم زادت رقعة العائلة حيث بعملية المصاهرة فتورت القبيلة ثم العشيرة التي تضم مجموعة من القبائل لكن مع مرور الوقت لم تعد رابطة الدم هي الأساس الوحيد للانتماء في المجتمع، حيث ظهرت أسس جديدة أوسع من يبنيها دينة مذهبية، طائفية ولكن مع مرور الزمن بدأت تظهر تنظيمات طوعية يستطيع الانسان بمحو إرادته الانتماء إليها فكان المجتمع المدني في البوابة ليستقبل افراد المجتمع من أجل انشاء جمعية أو اتحاد الطلاب او نقابة.

المبحث الأول: التطور التاريخي لفكر المجتمع المدني

إن المجتمع المدني من خلال تطوره وانتشاره من خلال التغيرات التي حصلت في العالم من خلال تطور فكرة الديمقراطية في الكثير من الدول الغربية وهذا من أجل السيطرة على شرائح المجتمع دعما لشرعيتها للأنظمة غير الديمقراطية.

المطلب الأول: المجتمع المدني في الفكر العربي الاسلامي

إن دراسة المجتمع المدني في الفكر العربي الاسلامي هناك عدة اتجاهات وجب الوقوف عندها من أجل طرح مفهوم المجتمع المدني من الفكر الغربي إلى الفكر العربي الاسلامي توجد عدة صعوبات في مواجهة الباحث في دراسة المجتمع في الفكر العربي الاسلامي ومع تزايد فكر المجتمع المدني منذ ثمانيات القرن الماضي.

إلا أن هناك اتجاهين يندرجا ضمن النظرة الاسلامية للمجتمع المدني هما يرى انصار هذا الاتجاه أنه لا يصح البحث عن المجتمع المدني في الفكر والمجتمع العربي الاسلام، وأن مجرد الخوض في قضية المجتمع العربي الاسلامي، في السياقات غير الغربية هو اجابة عن السؤال الخطأ، ويقترح هؤلاء العودة للتحليل الملموس للواقع الفعلي في كل مجتمع على حدى بدل الخوض في حديث عام وغير دقيق.[1]

ويرى اصحاب الاتجاه الاخر بأن المجتمع المدني مفهوم ايجابي وعالمي وضروري لبناء الديمقراطية والحكم الصالح في كل المجتمعات بما في ذلك المجتمع العربي.

إذا كانت الدولة نتاج المجتمع المدني وأن كل مجتمع مدني ينتج دولته المميزة (من مقولة موشكيو) فإن المجتمع المدني الاسلامي الأول انتج دولة المتوافقة معه بناء على عقد اجتماعي ، ولقد كانت للإدارة الرسول صلى الله عليه وسلم والتي تقوم على التشاور والعدالة وحق الاختلاف والتسامح.

ولقد عرف المجتمع المدني في العربي الاسلامي تكوينات عدة من بينها :

[1] عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، ط1، بغداد الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الانسان، ابن رشد، 2012، 25

1. المساجد والعبادة: حيث كانت المساجد محور الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وشكلت مراكز اشعاع ثقافي وتعليمي وتربوي بما كانت تبثه من قيم التضحية والجهاد والتغيير ومما كانت تنتج من قيم اخلاقية واجتماعية.
2. الاوقاف: كانت الاوقاف مؤسسات كبرى مستقلة استخدمها الناس في مستلزمات الدفاع الاجتماعي، وقامت بتوفير مختلف المتطلبات الاجتماعية ويمكن القول أن المدارس والمستشفيات بنية على اموال الاوقاف[1].
3. الطرق الصوفية: لعبت الطرق الصوفية دورا اساسيا في المجتمع الاسلامي وبخاصة ذلك الطرق التي انتهجت منهجا خلقيا قويما يتفق والقيم الدينية وقد دخل عامة الناس تلك الطرق منتسبين من أجل توحيد صفوفهم.
4. نقابات الحرف والصنائع: عرف المجتمع الاسلامي الجماعات المهنية او الاصناف منذ وقت مبكر وذلك على خلاف هيئة النقابات ، حيث يختارون شيخ ليراقب جودة الصناعة ويدافع عن حقوقهم وبغض خلافتهم وفي القرن العشرين ظهرت النقابات الحديثة.
5. جماعة القضاة وأهل الافتاء والعلماء: استطاع العلماء أن يحتفظوا باستقلاليتهم عن السلطة في الكثير من الاحوال وحافظوا على الكيان الاجتماعي للمجتمع الاسلامي وخاصة في عهد التدهور والانحطاط.
6. نقابة التجار: كان لكل طائفة من التجار نقابة وتجمع في نقابة كبيرة تسمى نقابة التجار يرأسها تاجر كبير يسمى الشاهبندر وكانت له مكانة مرموقة عند أهل الحكم والناس.

[1] المرجع نفسه، ص26

7. جماعة الشطار والعيارين، مثلت حركة الشطار والعيارين والحرافيش وأشباههم من المعدمين والعاطلين بسبب انشغال السلة بمصالحها والصرعات السياسية، جماعات تعيش على هامش المجتمع وفي حالة تمرد دائم على المجتمع.[1]

لم يعرف المجتمع العربي الاسلامي التفريق بين المجتمع والدولة حتى القرن التاسع عشر، عندما ظهرت في النصف الثاني ملامح جنينية لبعض التنظيمات المستقلة عن الدولة ، مثل الدوريات والجمعيات والصالونات السياسية الفكرية، واشتد عودها في العقود الأولى من القرن العشرين ، وهي كلها متأثرة بالنموذج الغربي.

مفهوم الدولة والمجتمع حديثان في ادبيات الفكر السياسي العربي فكلمة الدولة وردت ولكن بمفهوم لا علاقة له بمفهوم الدولة الحديثة، فمن المعروف أن النظم الاسلامية قد اطلقت عليها مفاهيم أخرى مثل الخلافة والامامة والامارة والسلطة أما مفهوم المجتمع، فإنه لم يستعمل الا حديثا ولكن المدنية العربية الاسلامية قد عرفت منذ العصر الوسيط تنظيمات حرفية ومهنية، يمكن ان تعد نوعا من أنواع التنظيم المجتمعي وقد تزامنت مع ظهور تيارات سياسية دينية معبرة عن تحولات مجتمعية ومعارضة للسلطة ولا يمكن أن تكون إلا ذات صبغة دينية.[2]

بدأ ينتشر مفهوم المجتمع المدني في ادبيات الفكر السياسي العربي المعاصر منذ مطلع السبعينات بصفة خاصة ، متأثرا بعودته في المجتمعات الأوربية وعرف رواجا بصورة واضحة في البلدان العربية التي تبني فيها الخطاب الرسمي مشروع تحول ديمقراطي، هناك بلدان عربية لم يصلها بعد غير" المجتمع المدني" فلا نجد له أثراء لا في الخطاب الرسمي ، ولا في خطاب فئات النخبة أنه من الطبيعي أن تتحمس الجمعيات الاهلية العربية للمفهوم محاولة نشره والدفاع عنه، فهي تمثل دون ريب النواة الصلبة للمجتمع المدني العربي، فقد

[1] شباب سوريا، المجتمع المدني في الفكر العربي، على الرابط ، بتاريخ 2015/06/20 www.ononjordon.ord

[2] الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، طبعة النجاح الحديدة، الدار البيضاء ، 2006، ص37-38

أصبح القطاع الأهلي يمثل قطاعا مستقلاً، ولكن في البلدان العربية يبقي المجتمع المدني هشاً امام السلطة السياسية ومن هنا نجد ان هناك ضفئ من الجمعيات هناك جمعيات تعد فعلاً سندا قويا لمجتمع المدني والاخرى مجرد ترفهيه أي ذات طابع خيري.

إن المشكل التي تعاني من الدول العربية يكمن في تهميش المجتمع المدني في المجال السياسي واستعمالها وقت الحاجة، وهذا ما يفتح الباب أمام انتفاضات شعبية فوضوية[1].

المطلب الثاني: المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي

إن المجتمع المدني نشأ على أساس وجود علاقة بين المجتمع والسياسة من خلال مدرسة العقد الاجتماعي.

إن التطور الذي حدث في الفكر السياسي الغربي خلال الفترة الممتدة بين القرنين السابع عشر والثامن عشر وذلك من خلال الخروج من أزمة العصور الوسطي، واعلانه قطيعة مع النظام القديم الذي يربط بين القدسية والسلطة وهذا ما أدى إلى ظهور افكار جديدة تدى بها فلاسفة العقد الاجتماعي.[2]

إن نظرية العقد الاجتماعي على تنازل جميع الافراد عن كافة حقوقهم لشخص يوفر لهم الآمن والاستقرار أو الدولة ومع تطور مفهوم المجتمع المدني ومن خلال ذلك استطاع المجتمع أن يسر ذاته دون اللجوء إلى الدولة.

إن نظرة هوبز يجدر بالاشارة إلى ارتباط المفهوم وتداخله مع نظرية العقد الاجتماعي في حد ذاتها فهو يعتبر أن أصل المجتمع هو ضرورة الخروج من الصراع اللامتناهي الذي يتولد عن قانون حالة الطبيعية.

---

[1] المرجع نفسه، ص41

[2] ستيفن ديلو، ترجمة ربيع وهبة، مراجعة علا ابو زيد ، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، القاهرة دار النشر، 2002، ص 256

إن فكرة هوبز انتقدها الكثيرون ليس بسبب نشره لفكرة السلطة المطلقة وإنما بسبب عدم اشتقاقه لهذه السلطة المطلقة في الحق الالهي واعتبرها من صنع البشر[1].

بهذا فالمجتمع عنده هو القائم على التعاقد ولو اتخذ ذلك تشكل الحكم المطلق ويبين ان دخول الافراد تجربة المجتمع المدني هو دخول طوعي هدفه الاساسي الحفاظ على حقوقهم المتساوية التي يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي[2] ، على أن تقوم سلطة قوية تتموقع فوق الجميع لحماية هذه الحقوق وتسهيل ممارستها.

يعتبر[3] جون لوك من اكبر مفكري العقد الاجتماعي الذي اهتم بفكرة المجتمع المدني والذي يقصد به ذلك المجتمع الذي يدخله الافراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، فيرى ان غياب سلطة قادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي يعدد ممارسة الافراد لحقوقهم لذلك اتفقوا على تكوين المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق.

إن نظرة جون لوك لمفهوم المجتمع السياسي أو الدولة مفهومات مترادفان يعتبر عن شيء وهو الانتقال من حالة الطبيعية إلى حالة الاجتماع[4].

بهذا جعل جون لوك المجتمع مصدر شرعية الدولية وهو قادر على مراقبتها وعزلها وهو يفضل العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية بدلاً من العصيان العنيف والحروب الاهلية.

فإن نظرة روسو للمجتمع المدني من خلال كتاباته فقد اعطى السيادة خاصتين هما:

الأولى: هو ان السادة لا تقبل ان تكون محل تفويض لأن الواردة داتها لا تنتقل.

الثانية: ان السيادة لا تقبل التجزئة

---

[1] عزمي بشارة" المجتمع المدني دراسة نقدية، مع اشارة للمجتمع المدني العربي ط2، مركز دراست الوحدة العربية، 2000، ص 45

[2] غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع المدني، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، 2010، ص 34

[3] أحمد شكر الصبحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000، ص20

[4] احمد حسين حسن" الجماعات السياسية الاسلامية والمجتمع المدني، ط1، الدار الثقافة للنشر الاسكندرية، مصر ، 2000، ص 3

إن رسالة " جون لوك" في الحكم المحلي في أن الغاية من اتخاذ الناس في المجتمع المدني، إضافة إلى تحقيق الامن والسلام هي المحافظة على املاك الافراد فيقول" يتنازل بعض الافراد من حقوقهم لأفراد أخرين" وبهذا تنازل عنها للمجتمع.

إن نظرة لوك خصوصا في العقد الاجتماعي اعطى اهتماما بمفهوم المجتمع المدني والذي قصد به المجتمع الذي داخله الافراد لضمان حقوقهم المتساوية يتمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، لكن غياب السلطة القادرة على ضبط داخل المجتمع الطبيعي، كان يهدد ممارسة الأفراد لهذه الحقوق، لذلك اتفق هؤلاء الافراد على تكوين ذلك المجتمع المدني لضمان هذه الحقوق.[1]

حيث يقف روسو بين هوبز ولوك في وصفة لحالة الطبيعة، حيث يصفها لاشرا خالصا ولاخيرا خالصا ولأن حالة الصيعة،غير مستقرة وتتكون من عدة مراحل ففي البداية سدت المساواة المطلقة وعاش الانسان شبه منعزل عن الناس، يتمتع ببساطة الحياة ولم يكن في حاجة ماسة إلى الاخرين، ولكن بمرور الزمن ونتيجة لدخول الافراد في علاقات اجتماعية مع بعضهم البعض بدأت المشاكل والصراعات، خاصة في ظل قلة الموارد وندرتها، فضلا عن ظهور الملكية الخاصة.

كما يرى أن انتقال الانسان من حالة الطبيعية إلى الحالة المجتمع المنظم ليس لها بالضرورة خطوة إلى الامام لتحقيق سعادة، وبهذا فهو انتقال اضطراري كان بنتيجة الاحساس المتزايد بالاغتراب ذلك أن الانتقال من مرحلة المدنية أو المجتمع المدني وضع الانسان في مجموعة من القيود[2]، وقد أكد روسو على ضرورة البحث عن نظام مدني جديد خارج النظام الكنسي القائم إلى نظام اجتماعي جديد يتقاطع مع النظام القديم، وابرام عقد اديولوجي جيد يؤسس لميلاد مجتمع مدني والتركيز على الغايات والاهداف البعيدة لفلسفة

[1] احمد شكر الصبحي، المرجع السابق، ص20

[2] حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، ط1، مكتبة الشروق الدولية، الاسكندرية، مصر ، 2002، ص154-155

التعاقد وهي الحماية والمحافظة والدفاع على الحقوق الاساسية للفرد والمواطن خاصة، حق الحرية وحق الملكية الفردية، لذلك [1]

وقد أكد روسو على ضرورة البحث عن نظام مدني جديد خارج النظام الكنسي القائم أي نظام اجتماعي جديد يتقاطع مع النظام القديم، وابرام عقد اديولوجي جديد يؤسس لمياه ومجتمع مدني والتركيز على الغايات والأهداف البعيدة لفلسفة التعاقد وهي الحماية والمحافظة والدفاع على الحقوق الانسانية للفرد والمواطن خاصة، حق الحياة، وحق الحرية وحق المليكة الفردية، لذلك فإن السلطة السياسية للدول والحكومات الناشئة عن نظرة التعاقد ليست سلطة مطلقة وفي سياق اخر استخدم روسو في كتابه العقد الاجتماعي مصطلح المجتمع المدني، ليعتبر به المجتمع السياسي والدولة تحديدا كما استخدم للمقارنة مع المجتمع البدائي غير السياسي

المطلب الثالث: المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث

إن الاختلاف البارز بين النظريتين الليبرالية والماركسية إلا انهما اهتما بالتميز بين المجتمع والدولة.

إن نظرة هيغل لتشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة وهو يمثل الحيز الاجتماعي والاخلاقي الواقع بين العائلة والدولة إن نظرته المتمثلة للمجتمع حيث يراه على انه الحاجة والانانية حيث اعطى هيغل للمنظرين في الديمقراطية المعاصرية عنصر جذب وان المجتمع لا يستقر بدون دولة.[2]

إن هيغل كان اول من رأي على انه يوجد فصل بين ماهو سياسي وما هو مدني ففي كتابه " فلسفة الحق" 1821 ميز بين المجتمع المدني وبين الدولة السياسية أو المجتمع السياسي.

---

[1] اوش سمية" دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2009، ص21

[2] محمد الغيلاني" المجتمع المدني حججه، مفارقاته ومصادرة" ط1 ، بيروت، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، 2004، ص 185

إن هيغل عرف المجتمع المدني هو مجموعة الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم وتضمن تعاونهم واعتمادهم بعضهم على الآخر.

المجتمع المدني بوصفه كما ذكرت مجموع هذه الروابط يمثل تقدما نوعيا بالمقارنة مع الطبيعة الخام، لكنه لا يجد مضمونه الحقيقي إلا في الدولة التي تجسد ما هو مطلق إي الحرية والقانون والغاية التاريخية في ارجح تجليلتها[1]

من خلال مؤلفات كارل ماكس نجد أن مفهوم المجتمع المدني لا يتطابق مع مفهوم النسبية التحليلية بل في الواقع أن ماركس لم يعد يستعمل المفهوم وحاول عن طريق استخدام مفهوم البنية التحتية والبنية الفوقية تحديد الأسس المادية والايديولوجية للوجد المجتمعي.

إن نظرة كارل ماكس للمجتمع المدني عموما يمثل مجالاً للتنافس الاقتصادي ومسرحا للتاريخ.[2]

إن كارل ماكس رأي ان المجتمع المدني هو الأساس الواقعي للدولة نافيا بذلك مثالية هيغل، وقد شخصية في العلاقات العادية للأفراد في مرحلة من مراحل تطور قوى الانتاج بعبارة اخرى المجتمع المدني عنده هو مجال للصراع الطبقي وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة وهنا يظهر نقد لهيغل الذي اعتبر المجتمع المدني يشكل بعد نشوء الدولة.[3]

إن تؤثر بهيغل جعل كارل ماكس في تصوره للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أدى به إلى ظهور نظرية جديدة مختلفة مع الفلسفة الهيغلية ويتجلي هذا الاختلاف خصوصا في اعتبار كارل ماكس أن الدولة ليست فكرة مطلقة ولا مستقلة عن المجتمع المدني، بل انها تابعة له فالعلاقة بينهما حسب هي علاقة تبعية، أي تبعية الدولة للمجتمع المدني حيث تعكس الدولة على وجه الخصوص مصالح الطبقة البرجوازية التي بحوزتها وسائل الانتاج،

---

[1] صالح ياسير الديمقراطية والمجتمع المدني، ط1، بغداد ، منشورات طريق الشعب، 2005، ص 15

[2] غازي الصوراني مرجع سابق ، ص39

[3] محمد الغيلاني، المرجع السابق، ص186

وتشكل في الوقت نفسه بنية المجتمع المدني[1] في سياق نقده للمثالية الهيغلية، يرى ماكس أن المجتمع المدني يمثل في واقع الامر الاساسي الواقعي للدولة، وقد شخصية في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوي الانتاج، أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيه الدولة .[2]

أما اليكس دي توكفيل فقد اشار في كتابه" الديمقراطية في امريكا" التي تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها المواطنون بكل عفوية وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات أي الوضعية الاخلاقية والفكرية للشعب، ومن هنا تبرز أهمية المدنية او أهمية المواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة ادوار اجتماعية ومجموعة من الصفات الاخلاقية.

إن توكفيل يقول" أنه لابد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة وهذه العين فاحصة لست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية دائمة اليقظة على التنظيم الذاتي[3].

يعد انطونيو غرامشي اول من اخضع نظرية الفكر الماركسي لتطوير جدي ونظر إلى المجتمع جزءا من البنية الفوقية هذه الأخيرة التي تقسم إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفية الأول (المجتمع المدني) الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجية ووظيفية الثاني (المجتمع السياسي) السيطرة والاكراه، ومن هنا كانت الدعوة غلى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية ومهنية ونقابية وتعددت لهدف اجتماعي صريح، ليضع بالبنية الفوقية في حالة غير متافرة ومع البنية التحنبية وايجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما.[4]

---

[1] ستيفن ديلو، ترجمة ربيع وهبة، مرجع سابق، ص537

[2] مليكة بوجيت،ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر دراسة في الخلفيات التفاعلات، الابعاد " مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 1997، ص 16

[3] أحمد شكر الصبحي، مرجع سابق، ص23–24

[4] محمد فهمي الشلالدة" تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصعود " على الرباط بتاريخ 2015/06/20 www.ononjordon.ord

فكرة مفهوم المجتمع المدني عند غرامشي تقوم على ضرورة فهم واستعاب بعض المفاهيم المرتبطة به كالدولة والهيمنة الايدلوجية بهذا فان التصور المقدم للمفهوم يؤكد وقد تمحورت نظرة غرامشي للمجتمع المدني حول فكرتيز رئيستيز هما

1. نظرة غرامشي إلى المجتمع المدني على انه بناء وقفي يمثل حلقة وصل بين النسبية الاقتصادية والدولة من اجل التوفيق بين الدولة والمجتمع المدني حيث جاء بمصطلحات جديدة، المنظمومة السياسية في المجتمع.
2. ربط وظيفية المجتمع المدني بوظيفية الهيمنة وميز بين المثقف التقليدي والمثقف العضوي والمهني

حيث درس في هذا المبحث مفهوم المجتمع المدني وخصائصه ووظائفه من اجل معرفة الدور الذي يقوم به المجتمع المدني من خلال هذه المفاهيم.

المبحث الثاني: المجتمع المدني المفهوم والخصائص

حيث ندرس في هذا المبحث مفهوم المجتمع المدني وخصائصه ووظائفه من أجل معرفة الدور الذي بقوم به المجتمع المدني من خلال هذه المفاهيم.

المطلب الاول: مفهوم المجتمع المدني

1. **تعريفات المجتمع المدني:**

بما ان المصطلح يتكون من شقين يناول تعريف كل واحد على حدا

- **المجتمع:**

يعرف بأنه مجموعة هياكل ومؤسسات ترتب العلاقات بين الافراد ويعنى على النحو المادي المزاملة المستمرة للأفراد الذين تحكم تفاعلاتهم ثقافة واضحة وهيكل مؤسسي إن الاشارة للمجتمع في التحليل السياسي هو غالبا اشارة إلى مكان دولة أمة تعرف مصطلحات أوسع من مصطلح العلاقة السياسية التي تكون الدولة نفسها، غير أن المجتمع فضلا عن كونه يعنى مجموعة اوسع من العلاقات لا يتطابق بالضرورة مع حدود الدولة[1].

ويعرفه" ماكفير وبيج" بإنه نسق من العادات والاجراءات والسلطة والتعاون المتبادل ويتكون من تجمعات انماط عديدة من ضوابط السلوك الانساني والحريات، لذا يطلق على هذا التنظيم المعقد الدائم التغيير مصطلح " مجتمع" فهو أيضا نسيج العلاقات الاجتماعية الذي يتغير بصورة مستمرة.

ويعرف الدكتور عامر مصباح المجتمع" مجموعة من البشر مبني وجودها على اقليم من الارض على انساق اجتماعية مختلفة مثل النسق الثقافي، ونسق المعايير الاجتماعية كما تتحكم فيه أنظمة اجتماعية تنظم العلاقات بين الافراد وهي النظام السياسي والاقتصادي والاسري والديني وغيرها ويخضع لظاهرة القايدة والاتباع والافراد يميلون طبيعيا إلى الرغبة

[1] عامر مصباح" معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية" ط1، الجزائر، المكتبة الجزائرية بوداود، 2005، ص 144

في العيش معاً ونشد أفراد وجماعاته علاقات الدم والمجاورة والمعاشرة والمواطنة والانتماءات المختلفة[1].

أما "مدني" فهو مشق من الكلمة اللاتينية"Civis والتي تشير إلى الأمور التي لها علاقة بالمواطن، أي كل ما هو غير مدرج في قواعد وأنظمة داخل الدولة، وكل مات هو خارج عن المجتمع الرسمي.

ونجد تعبير مدني يتناقض مع التعبيرات التالية ، رسمي، عسكري، ديني، اضافة إلى تعبير متوحش أو همجي.

2. **مفهوم المجتمع المدني**

من خلال الندوة التي ضمتها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 على انه المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن السلطة لتحقيق اغراض متعددة منها اغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطن والقوي ومثال ذلك الاحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها اغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفق للاتجاهات اعضاء كل جماعة ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية ويعرف ستيفن فيش المجتمع المدني في دراسة عن التحول الرابع في روسيا بقوله: إن مفهومي للمجتمع المدني هو مقيد على نحو معقول، إنه يستعيد الجماعات والاتحادات المقصية والتي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصرا أنه يركز على الاستقلالية وعن طريقها مستعدا تلك المجموعات التي تتداخل والدولة، وبما يشمل على الاتحادات الطوعية التي تعمل في إطار النطاق العام، فإنه يستبعد كل المجموعات التي غما ان تكون ضيفة أو محدودة الافق او تقوم على معايير انسانية أساسية، أنه يشمل الاحزاب السياسية في انظمة حزبية تنافسية، واتحادات العمال

[1] المرجع نفسه ، ص145

ومجموعات المصالح وكثيرا من أنواع أخرى من المنظمات الطوعية، بما في ذلك تلك التي لا تتضمن بالضرورة اهداف ليبرالية أولا تتمتع بحكم داخلي ديمقراطي.[1]

ويرى ريمون هينيبوش المجتمع المدني على أنه في أطار كونه تعتبر اساسا في الانتقال التعددي المستقر فإن المجتمع المدني الحيوي يتمثل في شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت لذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطنها.

ولقد ورد معنى المجتمع المدني كفكرة منذ القدم إلا إنه كمصطلح المجتمع المدني" فإنه حديث، حيث وجد بتعبيره السياسي والقانوني في اعلان حقوق الانسان والمواطن في اعقاب الثورة الفرنسية، حيث تحول علميا إلى فكرة المواطنة بمعناها الحديث وقد وجد الباحثون صعوبة في البحث عن تاريخ ظهور المجتمع المدني فإذا كانت المرحلة الحالية تعنى توطيد المبادرات الاجتماعية الذاتية والمنظمات غير الحكومية في ايام الثورة الفرنسية كأنماط سابقة للمجتمع المدني، إن تاريخ المجتمع المدني او تاريخ مؤسساته بل إنه كفكرة تعتبر عن العلاقة بين الفرد، المجتمع، الدولة أو بعبارة أدق تميز الدولة عن المجتمع ولتأكيد ذلك نحاول الرجوع إلى بعض موسوعات والقواسيس التي أوردت مفاهيم تعتبر عن تلك العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث نجد موسوعات الفلسفة والعلوم الاجتماعية لم يرد فيها مصطلح Civil Society مع أن كلمة Civil تظهر للتعتبر عن مصطلحات أخرى أما معجم تاريخ الافكار فيظهر[2] ، المصطلح Civil Disobedience بمعنى العصيان المدني، وتطلق عليه الصفة بمعنى عصيان القانون المدني أما معجم الفكر الحديث فتظهر فيه مفاهيم، العصيان المدني حركة الحقوق المدنية.

[1] Hamddy Abed Rahman Hassani. « **The state and nile society in Africa Anorth Africa perspective**, Afican Journal of politicul science and international Rolstions, Vol3. 2009 p66-67

[2] بلعيور طاهر ، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، **مجلة العلوم الانسانية** ، جامعة محمد خيفرء العدد 10، نوفمبر 2006، ص121-122

كما ورد في معجم أكسفورد مصطلح Civil يعتبر الدلالات الاتية:

- الحقوق الخاصة للمواطنين العاديين خلافا للجند
- متهدف يعرف أصول الحياة في المجتمع
- مثقف ، متعلم ، واجتماعي

ولقد برز في الفكر السياسي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهو تعتبر عن الإدارة التي اظهرها الفكر العربي الحديث في الانتهاء من أزمة العصور الوسطى والتخلص منها، بل في اعلان القطيعة مع النظام القديم الذي كان يقوم على الربط بين السلطة والقدسية ويعرف هيغل المجتمع المدني على انه يتموفع بين الاسرة والدولة وهو يتكون من التنظيمات التي تقوم على أساس تعاق حرية الافراد أو خارج العائلة.

لقد فرق غرامشي بين مجتمعين المجتمع السياسي والمجتمع المدني إن المجتمع المدني هو أداة التوازن والتنظيم تقف بين الدولة بسلطتها القمعية وبين المجتمع وتطلعاته.[1]

كما تعرفه" حسين توفيق" هو عبارة عن مجموعة الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تضم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكنولوجيا الاجتماعية في المجتمع ويتم ذلك في إطار ديناميكي مستمد من خلال مجموعة المؤسسات التي تنشأ وتمارس نشاطها بصفة مستقلة.

كما يعرفه سعد الدين ابراهيم :المجتمع المدني هو كل ما هو غير حكومي وبيعداً عن المنظمات الوراثية التي تشغل الميدان المدني ما بين الاسرة والدولة والتي تبين من الإدارة الحرة لأعضائها لتعزيز المصالح والمنافع العامة أو للتعبير عن رأي عام، كما يجب ان يتحلون ويتقيدون يقيم الاحترام المتسحق، التنازل، التسامح والارادة السلمية للخلاق والتعارض.

[1] نفس المرجع ، ص123

كما يعرفها عبد الغفار شكر، بأنها تنظيمات طوعية المستقلة عن الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، إن هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين.[1]

المطلب الثاني: خصائص المجتمع لمدني

أولاً: الخصائص المعنوية

إنها أهم من الخصائص المادية ولذا تتناول الدراسة بالتفصيل تلك الخصائص والصفات التي يجب أن تتحلى بها وحدات المجتمع المدني.

1. **تنظيمات المجتمع المدني والجماهيرية:**

إنا اقامة مجتمع مدني فاعل لا يمكن ان ينزل صدفة من السماء، كما أن أي نخبة من النخب لن تتمكن من ذلك مهما بلغت ثقافتها وخيرتها وحسن بنيتها واستعدادها النضالي، فأحسن ضمانه للمجتمع هو امتلاك المواطن للوعي الضروري بأهمية، تعتبر الديمقراطية كقاعدة للتعامل داخل المؤسسات لضمان مشاركة كافة الناس ومن جهة أخرى الديمقراطية في العلاقات الخارجية لهذه المنظمات والتنظيمات في علاقتها الخارجية للعمل على تطوير العلاقات وطنيا ودولياً فالديمقراطية تعن إعداد مواطن حر مستقل ممثل للقانون ومتمتع بمواطنة فعلية.

2. **تنظيمات المجتمع المدني والاستقلالية:**

وتعني بها الن يكون هناك حدود لتدخل السلطة في المجتمع بحيث لا تتدخل فيه الحكومة الا بمبرات يقبلها المحكمون برضاهم، ويمكن تحديد الاستقلال لمؤسسات المجتمع المدني عن الدولة من خلال عدة مؤشرات منها:

[1] حسين توفيق، المجتمع المدني المؤسسات الكمية والكيفية ، ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص69

- **الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني:**

ويظهر ذلك من خلال تحديد مصادر التمويل لهذه المؤسسات، فهي تلقي جزءا من تمويلها من الدولة والاخر تعتمد على التمويل الذاتي للأعضاء ، سروم العضوية ار التبرعات، إذ صاحب التمويل هو صاحب القرار.

- **الاستقلال الاداري او الذاتي:**

مدى استقلالية مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيداً عن تدخل الدولة، وتحرص النظم المتسلطة على منع قيام المجتمع المدني[1].

- **الحرية والعمل الطوعي:**

المجتمع المدني يرتكز على الإرادة الحرة أو التطوعية التي تدفع كل أفراد لتشكيل الاجتماعية المختلفة وبهذه الطريقة تتميزين المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية الاخرى كالجماعات مثلا (الاسرة، العشيرة، القبيلة) والتي لا يتحكم الفرد ولا يختار الانتماء إليها[2].

- **التسامح:**

التسامح هو الذي يجعلنا نطلق صفة" مدني" على المجتمع، فالمجتمع الذي تسوده روح المدنية هو المجتمع الذي يقبل فيه الافراد والجماعات وجود اخرين يختلفون معهم في الرأي والمصلحة، كما يحترمون حقوقهم في التعبير عن ووجهات نظرتهم.

ومن المهم هنا توضيح أن التسامح مطلوب كمبدأ ليس فقط في العلاقات والتعاملات السياسية والاجتماعية بين الحكام والمحكومين ولكن ايضا بين الافراد والجماعات[3].

---

[1] سلاق سالمي، دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية ، الجزائر دراسة حالة" رسالة ماجسيتر ، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2009، ص40

[2] سلاق سالمي، **مرجع السابق**، ص42

[3] أحمد ثابت، المجتمع المدني ، الصلاحية المنهجية وضرورة التطوير، **مجلة النهضة**، العدد 5، أكتوبر 2000 ، ص13-14

- **عدم السعي إلى الربح:**

لا تنشأ المنظمات الطوعية بغرض تحقيق ارباح شخصية أو لتوزيع الارباح على الاعضاء ولكن هناك معطيات اخرى تتعلق بهذه السمة وهي:

أ) استرداد ما قد يدفعونه في سبيل إداء عملهم.

ب) ان بعض المنظمات الطوعية تمارس انشطة تستهدف تحقيق ايرادات من جراء بيع خدماتها ولكن لا يجوز أن توزع الارباح على الاعضاء بل عليها أن توجه ما تحصل عليه من ايرادات إلى توسيع وتنمية أنشطتها.

- **القدرة على التكيف**

يقصد به القدرة على الاستمرار مع تعاقب الاجيال لفترة طويلة من الزمن.

- **التكيف الجيلي:**

يقصد به القدرة على الاستمرار مع تعاقب الاجيال من الزعماء على قيادتها فكلما ازداد درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة سلمياً إزادة درجة مأسستها وهو ما يفضي إلى مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي فسرعة التحول الاجتماعي تعود إلى ظهور اجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية المختلفة ولها معايرها الخاصة للإنجاز وقيمتها المميزة[1].

- **التكيف الوظيفي:**

ويقصد به قدرة المؤسسة على اجراء تعديلات في انشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة، كما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة

ثانيا: الخصائص المادية

- **المؤسسة او التنظيم الاجتماعي**

يختلف المجتمع المدني بهذا العنصر على المجتمع التقليدي، حيث يثير إلى فكرة المؤسسة التي نضال مجمل الحياة الحضرية تقريبا والتي تشمل الحياة السياسية والاجتماعية

[1] أحمد ثابت، المرجع نفسه، 15

والاقتصادية والثقافية، إذا يشكل المجتمع المدني من مجموعة من المنظمات أو التنظيمات التي تشكل فيه اية مجموعة بشرية لتحقيق غرض ما، ويمكن اعتبارها عملية تنسيق.[1]

- **الموارد:**

كذلك تعد الموارد التي تمتلكها المؤسسات والجمعيات المكونة للمجتمع المدني، سواء كانت مواد معنوية او مادية من أهم متطلبات قيامه بدوره السياسي الاجتماعي وإدارة علاقته بالدورة، بما يضمن استقلالية في مواجهتها.

إما إذا كانت الموارد شحيحة او قليلة فإن المجتمع المدني قد يضطر إلى اللجوء إلى الحكومة لطلب العون والمساعدة[2].

المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني

المجتمع المدني له وظائف منوطة في عدة سياسات وفي مختلف الخدمات والانشطة التي يقوم بها فهي إما موجهة للدولة وموجهة للمواطنين وما بين هذه الوظائف نجد تحقيق المشاركة السياسية ومراقبة التحول السياسي والاجتماعي والمساهمة بشكل فعال.

يسعي المجتمع المدني إلى اصلاح وتصحيح الخطاء الحكومية والمطالبة بتعديل السياسات من خلال التنبيه إلى اوجه القصور وفق ممارسات التي تتعدى على حقوق الافراد بالكشف عن الاخطاء ومحاسبة الحكومة عليها.

المجتمع المدني أداة لرفض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الافراد والجماعات اتجاه بعض البعض ، نتيجة الحقوق والوجبات التي تترتب على الفرد نتيجة[3] انظمامه لهذه المؤسسات، وهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام والمجال السياسي، كما تعد منظمات المجتمع المدني إداه للمبادرة الفردية المعبرة عن الإدارة الحرة والمشاركة الايجابية التابعة من التطوع يضطلع المجتمع المدني بوظيفة التنشئة الاجتماعية

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي" النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة" دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، ط1،عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، 2004، ص110

[2] مرجع نفسه، ص 111

[3] مرجع نفسه، ص112

والسياسية والتي تعكس قررته على الاسهام في عملية بناء المجتمع من خلال غرس مبدأ وقيم التعاون وتحمل المسؤولية.

تقوم ايضا مؤسسات المجتمع المدني بوظيفة الوساطة والتوفيق لذا فهي تتحرك مباشرة لتأثير على عملية تشريع ووضع قوانين تهدف للوصول إلى نقطة الاتفاق بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار.

وجود مجتمع مدني بمؤسسات قوية يشعر الفرد أن لديه قنوات مفتوحة لعرض أرائه ووجهة نظره بحرية حتى ولو كانت تعارض الحكومة، ليعتبر عن مصلحة ومطالبه بأسلوب منظم وطريقة سليمة دون الحاجة إلى استعمال العنف.

إن وظيفية منظمات المجتمع المدني هي الدفاع عن مصالح الخاصة المشتركة لفئة معينة إلا أنها كذلك تمديد العون والمساعدة للمحتجين وتقدم الخدمات الجزئية الاجتماعية هدفها مساعدة الفئة الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع[1].

وهناك وظيفة حل الصراعات، حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع حل معظم النزعات الداخلية بين أفرادها بوسائل ودية ، وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تجنيب على اعضائها المشقة وتوفر لهم الجهد، وبذلك توطد العلاقة بينهم على أساس التضامن الجماعي فيها بينهم، وإذا كانت الديمقراطية بالمفهوم الاجرائي لها هي صفة لإرادة الصراع في المجتمع بوسائل سلمية وعندما ينجح الأعضاء في حل منازعتهم بالطرق الودية داخل مؤسساتهم المدنية فغنهم يكتسبون الثقافة والخبرة اللازمة الممارسة للصراع الطبقي والسياسي في المجتمع بوسائل سلمية تشمل هذه الخبرة والثقافة الاعتراف بالاخر وبحقوقه ومصالحه والحوار معه.

وهناك ايضا وظيفة زيادة الثروة وتحسين الاوضاع بمعنى القدرة على توفير الغرض لممارسة النشاط الذي يؤدي إلى زيادة الدخل، من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التي تنفذها الصفيرة والمدرة للدخل، التي تقوم بها الجمعيات الأهلية ومشروعات

[1] تامر كامل الخزريجي، مرجع سبق ، ص113

التدريب المهني الذي تقوم به النقابات المهنية ،والعالمية لزيادة اعضائها ما يمكنهم من تحسين شروط عملهم وزيادة دخولهم، وقد أثبت الدراسة الميدانية أن تمتع الموطنين بأوضاع اقتصادية وجيدة يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي[1]، وهناك وظيفة إفراز القيادة الجديدة حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني المخزن الذي لا ينصب القيادة الجديدة، ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي تجذب المواطنين إلى عضويتها، وتمكينهم من اكتشاف الممارسة القيادة، من خلال المسؤوليات التي توكل لهم.

إذ يتطور المجتمع وتتضح حركته ما يتوفر له من قيادات مؤهلة للسيريه إلى الأمام باستمرار ، ولكي يواصل المجتمع تقدمه، فإنه بحاجة دائمة للأعداد لقيادات جديدة من الاجيال المثالية، ونحن نقصد الانسان الذي يتمتع بنفوذ حقيقي على جماعة محددة من الناس تثق فيه ويسر إليه كلما واجهتها مشكلة، تلتمس منه لكل هذه المشكلة، او التعرف منه على الأقل كيفية مواجهتها، وتستجيب لنصائحه وتتحرك في الاتجاه الذي يجدده لها وتسير معه واثقة من قدراته على قيادتها أن المؤهلات الحركية والمعرفة التي يتمع بها والقيادة موهبة علم وفن.[2]

وهناك وظيفة اشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية، ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والاخر، ولإدارة الخلاف بوسائل سلمية على اساس الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي مع الالتزام بالمحاسبة العامة، والشفافية يترتب على هذا كله التأكيد على قيم المبادرة الذاتية.

وهناك وساطة والتوفيق أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال تفجير قنوات للاتصال حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة بدأ تلقي المطالب وتجمعيها.

ومن خلال هذا نجد أن المجتمع المدني هو الوسيط بين الدولة والمواطن[3]

---

[1] منير صوالحية" المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر، البنية والاهداف، **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، العدد 19 ديسمبر 2008،ص199

[2] عبد الغفار شكر ،المجتمع المدني العربي، **جريدة البيان**، دور العمل الجماهيري في اكتشاف قيادات جديدة، العدد 1013 الامارات المتحدة، افريل 1994

[3] منير صوالحية، مرجع سبق ذكره، ص200

المبحث الثالث: مكونات المجتمع المدني

المجتمع المدني مجموعة كبيرة من المنظمات عبر الحكومية، التي لا تهدف إلى الربع ومن يثر هذه المنظمات نجد الاحزاب، النقابات المهنية والعالمية والجمعيات والاتحاديات.

المطلب الأول: الاحزاب السياسية

أن هذا الموضوع أثار جدلاً كبيراً في وسط الباحثين والمفكرين، حيث أن الكثير منهم اعتبر أن الاحزاب السياسية لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني وانما تدخل في إطار المجتمع السياسي ويرى" لاري دياموند" أن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلالية عن الدولة، وإنما كذلك عن المجتمع السياسي، وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي.

وفي ذلك يقول" ان شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الاحزاب ولكن إذا ما هيمنت عليها الاحزاب، فإنها تفقد وضع نشاطها الاساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة من التوسط وتعزيز وبناء الديمقراطية.

ويرجع سبب اقصاء فئة من المفكرين للأحزاب السياسية من دائرة المجتمع المدني، إلى كون هدفه هو السعي للوصول إلى السلطة، لذلك فقد لفت الاحزاب السياسية ضمن[1]، ما يسمى بالمجتمع السياسي.

غير ان البعض الاخر يرى أن من يحاول اقحام المكون الحزبي في بنية المجتمع المدني، لدوره المحوري والفعل في انعاش الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية من خلال تنظيم العديد من الانشطة، وتقديم مختلف الانجازات والمساهمات، كما تقوم الاحزاب بدور بتبشري واسع، لنشر الوعي السياسي والاجتماعي، باعتبارها مدرسة مفتوحة لتعليم الشعب وانارة الرأي العام، وتكوينه وتشكيله بما يحقق التفاعل المطلوب لا يشراك الشعب في

[1] مبروك الفالح، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة في ضوء تريف المدن، ط1، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت، 2002، ص27

اتخاذ القرارات الصحيحة لحل المسائل التي تهمه وبشكل عام فإن الرأي الذي يؤيده ضمن هذه الدراسة هو المرجح من قبل الدارسين، فلأحزاب السياسية لا تصنف ضمن مكونات المجتمع المدني، طلما تضمنت الهدف السياسي وهو الوصول إلى السلطة، لكن هذا لايعني انها لا تساعد ولا تساهم في النشاط المدني إلى جانب المجتمع المدني لخدمة الافراد.

لقد تطورت الاحزاب السياسة حاليا واصبحت ضرورة لابد منها في كل نظام ديمقراطي فإن الامر لم يكن كذلك منذ قرن في عام 1850 لم يكن هناك بلد باستثناء الولايات المتحدة الامريكية، تعرف ظاهرة الاحزاب بالصورة التي تعرفها، ولم يكن هناك شخص يتوقع إن يقوم أحد الاحزاب تشكيل حكومة على نحو ما تراه امر طبيعيا وقتا الحاضر.

وفي الماضي البعيد (بل 1850) كانت هناك تجمعات مختلفة كالمنتديات الفكرية والسياسية وبعض الجماعات الضاغطة السياسية التي تعكس حينداك فكرة الشارع عن السلطة والتاخر من حولها ولكن هذه الجماعات الضاغطة السياسية لم تكن هذه الجماعات تعمل بصورة منظمة ودائمة وكانت تنظم من أحد الاشخاص العامة أو احدى العائلات القومية.[1]

ونجد الاحزاب السياسية مصدر وسبب نشأتها اساسا في الاقتراع العام بواسطة المجموعات البرلمانية ذات الايدولوجيا المختلفة والمشكلة للبرلمان او اللجان الانتخابية او بواسطة الجمعيات الفكرية والنوادي الشعبية وعلى رأسها النقابات بالتالي فالبرلمان كالية قديمة في التاريخ الاوربي.

فهي مؤسسات طوعية تخدم اهداف عامة في مواجهة سلطة الدولة، والتمكين من المشاركة السياسية، وحلقة وصل بين المواطن وهندسة السياسات العامة، ومن اهم الوسائل المتاحة للمساءلة واستقلاليتها عن مؤسسة الدولة جعلتها تشكل العمود الفقري لأي حراك

[1] **مرجع نفسه**، ص30

اجتماعي إلى جانب المنظمات التي تقع خارج المؤسسة الرسمية، وهي بذلك ضرورية لبناء المجتمع المدني بتغيراته السياسية والثقافية والاقتصادية، بعيدا عن المؤثرات التي تعمل على اقصاء المجتمع المدني من أي نشاط حقيقي.

يعرف ادموند سرك الحزب" هو اتحاد مجموعة من الاشخاص بهدف العمل معاً لتحقيق الصالح العام وفق مبادئ معينة.

أما موريس دوفرجي" يجمع لعدة جماعات أو لجان مجموعات محلية مثيرة في البلاد، تشكل من أقسام أو لجان وجمعيات محلية ترتب ببعضها البعض وتنسق فيما بينها وتهدف إلى ممارسة الحقوق السياسية والمشاركة، وتحقيق هدفها بالوصول إلى السلطة وممارستها بالطرق الشرعية.

ويقدم البعض تعريف من حي ما تكرسه من حقوق وحريات سياسية للأفراد وتمكنهم من ممارستها" مجموعة الناس اتخذت لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق الجهود المشتركة وعلى اساس المبادئ الخاصة التي اتفقوا عليها، وهو بذلك قوة مدنية طوعية تعمل على تعبئة الجهود المشتركة وعلى أساس المبادئ الخاصة التي اتفقوا عليها وهو بذلك قوة مدنية طوعية تعمل على تعبئة الرأي العام للتأثير على السلطة من خلال دورها الرقابي، يتكون من أشخاص منظمي حول افكار سياسية، يشكل حيزا وسيط بين الدولة والمجتمع وعنصرا حيويا لهما.[1]

المطلب الثاني: النقابات المهنية والعمالية

تعتبر النقابات بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني وذلك لعدة اعتبارات منها: موقعها المركزي في العملية الانتاجية والخدماتية، وبالتالي فهي تمتلك القدرة على اصابة الدولة بشلل، إذا ما قررت القيام بإضراب عام، هذا فضلاً عن العضوية فيها، حيث تضم أكثر الشرائح تعليما في المجتمع، كما أن لهذه النقابات بعدها القومي على المستوى

[1] عبد الغاني بسيوني عبد الله ـالاحزاب السياسيةـ **مجلة الدراسات القانونية**، جامعة بيروت، العدد 1، المجلد1ـ الدار الجامعية ، بيروت، لبنان، جوان 1996، ص42

الاقليمي، اضافة إلى علاقاتها الخارجية مع التنظيمات المماثلة على الصعيد العالمي، ما يمنحها المزيد من القوة والدعم.

ويفكر الاستاذ" احمد شكر الصبيحي" في كتابه " مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي" أن النقابات تعاني من مشاكل عددها فيمايلي:

- قاعدة الاقتصاد العربي، مما لا يسمح بتنظيم الطاقات البشرية الواعية، الاخر الذي جعل دور النقابات يتقلص.
- ضعف المناخ الديمقراطي الذي لا يعطى للنقابات مهما اختلف اتجاهاتها وجعلها كشريك فعلي في صنع السياسات العامة، خاصة الاقتصادية منها.
- ظهور تأسيس وتجديد النقابات العالمية بعد سيطرة حزب ما على النقابة[1].

إن المجتمع المدني يضم تشكيلات مهمة خصوصا النقابات المهنية والعمالية فهي المنظم على المستوى الحزبي، إلا أنها لا تنهض بالممارسة السياسية على وجهها الحقيقي، حيث تستند في تعيين حدودها على المتغيرات المهنية والاقتصادية، انطلاقا من موقعها، وتشكل تكتلات في مواجهة سياسة الحكومة وفق استراتيجيات محددة تفترض استخدام وسائل ضغط لا قامة علاقة مستقلة عن الحكومة في اطار تحقيق العدالة الاجتماعية والمحافظة على الحقوق المكتسبة.

وإذا كانت النقابات العمالية قد شكلت في المجتمعات الغربية أهم أسس المجتمع المدني التي تحتوي الانظمة الديمقراطية، فقد شكلت هي الاخرى في المرحلة الأخيرة أهمية قصوى للبلدان العربية، حيث دعت من خلال أهدافها إلا المزيد من الاهتمام بالحريات النقابية خاصة في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة التي عرفتها المنطقة العربية (إعادة الهيكلة التي يتبعها تردي الوضعية الاجتماعية للعمال واهدار لحقوقهم ما جعل النقابات تفرض منطقها جديدا على الحكومة بإعطائها الفرصة في صناعة السياسات العمة كشريك اجتماعي واقتصادي.

[1] ابراهيم حسن توفيق، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2005، ص170

وجعلت التطورات العالمية الممارسة النقابية تتعدى مرحلة الدفاع عن تلك الحقوق التي هددتها تلك التطورات وجعلت البيان الدفاع وشروطها القانونية الديمقراطية تتقدم على المطالب النقابية المحضرة في الدخل والظروف المعيشية واثبت قدرتها على لعب دور حاسم في الدفع نحو اصلاحات سياسية خاصة عند تقهقر دور الاحزاب السياسية في بعض الدول.

فتوفر عنصر حماية العمل الذي تكلفه التشريعات المختلفة تشكل حافز كبير للنقابة لتكون المعارضة منظمة وبطريقة سليمة فمن خصوصيات النقابات أنها لا تهدف للوصول إلى السلطة مثل الاحزاب السياسية، إلا أنها تضم المهنين من داخل وخارج الاحزاب السياسية وهي بذلك حركة مؤطر لكل الفئات الاجتماعي، إضافة إلى الرابطة المهنية تلعب دورا مهما بالتعزي الشعور بالمواطنة واحتواء الانقسامات في البيئة الاجتماعية على أساس أن المجتمع ليس وحدة متجانسة تتميز بالاستقرار والتجانس، وشكل لدى الافراد قابلية للعمل التطوعي وتعطيهم هامشا من الحرية لا بداء آرائهم والتعبير عن مصالحهم بالطرق السلمية دون اللجوء إلى الوسائل الاخرى طالما ان المساحة موجودة عبر هذه القنوات إلا أن الواقع فرض نفسه بقوة جعل من هذه المنظمات محل صراع سياسي باستغلال صفتها المهنية كواجهة للممارسة العمل السياسي، نتيجة لتباعها لجهات.[1]

المطلب الثالث: الجمعيات والاتحادات

الجمعية أو الرابطة تعد هي الاخرى من أهم تشكيلات المجتمع المدني والجمعية هي تعير اساسي اجتماعي يطلق عامة على تجمع عدة اشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة أو تحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة واضحة وقد تزايد عددها بشكل ملفت للانتباه وتنوعت نشاطاتها بين الجمعيات المهنية ، الخيرية الانسانية وهناك جمعيات تخدم فئات وشرائح اجتماعية معينة مثل الاطفال، الشباب ، كبار السن، المرأة، المعوقين والمرض

[1] ابراهيم حسن توفيق ،**المرجع نفسه**، ص171

والمسجونين، كما ان هناك جمعيات تتوجه بأهدافها وبانشطها إلى المجتمع ككل واخرى تفتقر انشطتها على المجتمعات المحلية الموجودة فيها.

وتلعب الجمعيات دوراً رياديا في نشأة المجتمع المدني، حتى ان البعض يطلق عليها تسمية " جمعيات النفع العام" وهي اكثر اشكال المجتمع المدني انتشارا بحيث انها تعنى بتنفيذ الحفظ والبرامج الاجتماعية، وحماية اموال الجماعة، والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم إن هذا الدور الذي اطلعت به هذه المنظمات ولاسيما من خلال مشاركتها في النشاطات الاجتماعية المختلفة، بدل على ارتباط المثقف بقضايا مجتمعة الاساسية، وهذا ماجعلها اجد أهم مكونات المجتمع المدني، التي تعمل من التغير والتقدم.

إلى جانب هذا فقد عرفت الدول العربية منظمات حقوق الانسان التي دفعت عن حقوق المواطنين طيلة عملها الذي ركز على المطلبة بحقوق المواطنين والدفاع عنهم من تسلط الدولة فتعددت نشاطاتها، يزا العمل على تكريس شتى وسائل الحماية والمطالبة بتكيف الفواتير الضامنة لحقوق الأفراد وفق للمواثيق الدولية[1].

الجمعيات والاتحادات تعد فاعل رسمي في المجتمع المدني وتشير في مجملها إلى دور الفاعلين في العملية التنموية تعبر عن فكرة مشتركة ضمن حدود واضحة وفقا للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في إطار الاستجابة للاحتياجات المجتمع، وتمتاز بالشفافية وبهيكلية التنظيم ومستقلة ينشئها الافراد في المجتمعات الديمقراطية يساعدون عن طريقها الحكومة من خلال مشاركتها في تقديم الخدمات في المجالات المختلفة التي تهتم بها خاصة مجالات الرعاية، ويمكن ان تقوم بأعمال اخدى خارجة عن سيطرتها.

وتغير نواة رئيسة للتنظيم الاجتماعي لتنوع اختصاصها ومساهمتها في مجمل النشاطات التي تمس المجتمع ومن بين وظائفها المهمة أنها تنشر مبدأ التطوع الذي

[1] الطيب بلوصيف، المجتمع المدني والدولة ،دراسة سوسيو سياسية ، الجزائر" اطروحة دكتوراه ، تخصص : علم الاجتماع السياسي ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسللامية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2003، ص 86

يتصرف لكل أنواع الانشطة الاجتماعية والخدمات الانسانية بين الطابع الخيري والانساني وبين التي تهتم شرائح اجتماعية محددة ويساهم البعض منها في معالجة قضايا السياسة العامة.

لتحقيق الحكم الراشد بحثا عن لترسيخ الديمقراطية من خلال مساعي التحول الديمقراطي والتغير الاجتماعي.

واضحت بذلك من الحركات الاجتماعية الفاعلة لما لها دور في العلاقات التكاملية مع منظمات المجتمع المدني الأخرى ولما أتطلع به من مسؤوليات مزايدة واكتسب دورها سلطة على المستوين الوطني والعالمي، جعل البعض يطلق عليها الثورة التنظيمية العالمية.

التي واجب اعادة تحديد دورها في خطاب التنمية، والنظر إليها على انها تمثل مقتربا حقيقيا لتمثل الجماعات المهمشة تزامن بروزها مع الاطاحة بالخطاب الكلاسيكي التنموي الذي لم يعد محصورا في مؤشرات كمية ودقيقة فحسب وشكل نمطا جديدا من المشاركة واحدى هياكل الادماج السياسي والاجتماعي وسلطة معادة تضمن بمختلف القوى السياسية والاجتماعية قنوات المشاركة والتغير والدفاع عن مصالح الافراد المشمولين بأنشطتها، أو عن مصالح العامة في نطاقها الاوسع[1].

كانت هذه المؤسسات في الماضي خيرية الطابع تقوم على الرابطة الأهلية في ظل غياب منظومة واضحة من الحقوق والواجبات، أما في المرحلة الراهنة وفي ظل التغيرات الجديدة الحاصلة التي أدت إلى عجز المؤسسات التقليدية عن اسيعابها بدأت يتراجع أشكال الفعل السياسي التقليدية مقابل بروز اتجاه يميل نحو المبادرات الجامعية والادماج في حركة المجتمع حول قضايا محددة فإنها امتزت بتجاوزها للعمل الخيري باتجاه التأثير في سياسات الدولة في مجالات جزئية، للارتباطهم بما فيهم ومقولات مغايرة لما كان في السابق حقوق الانسان، حرية التغير والمواطنة والمشاركة السياسية.

[1] مارتينا فيشر، ، المجتمع المدي ومعالجة النزعات، التجاذبات والامكانيات والتحديات" ترجمة يوسف حجازي مركز بحوث برغهوف الادارة البناء للنزعات 2009، ص4

وهو ميل اعطى للمجتمع المدني دفعاً جديدا اعتمد على اقترابات أكثر استمرارية أثرت على مخرجات السياسية العامة وطرحت بدائل حول السياسة التنموية ذات علاقة بالبيئة الاجتماعية والثقافية، عبرت على الرغم من . عن محولة مراجعة القضايا خارج إطار الدولة مثل جمعيات حقوق الانسان.

والتجربة الميدانية لهذه الممارسات الديمقراطية لهذه المنظمات جعلت منها وعاء للحرية التي يسعى المجتمع المدني لنشرها،/ وأصبحت وسيلة لتشجيع التطوع وتعزيز فرص المشاركة على مستوى القاعدة، وهي بذلك تخدم عددا من الوظائف الهامة في المجتمع، وبالتالي تقوم بتكريس عملية التحول الديمقراطي بتشكيلها نمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي يعبر من خلاله الفرد عن مقاومته في إطار الدفاع عن القضايا المهمة.

وفي المنطقة العربية تشكل الجمعيات العمود الفقري للمجتمع المدني التي شهدت صحوة ملحوظة في السنوات الأخيرة ونمو غير مسبوق في تأسيسها نتاجا لمتغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية منها التزويج لقيم ثقافية ومبادئ انسانية وقانونية على المستوى الدولي وتبلورت في شكل قوى اجتماعية وسياسية جديدة حاولت أن تقود العمل المنظم وتشغل بذلك الفراغ الذي احدثه تراجع الأحزاب السياسية[1].

[1] الطيب بلوصيف، المجتمع المدني والدولة ،دراسة سوسيو سياسية " الجزائر" اطروحة دكتوراه ، تخصص : علم الاجتماع السياسي ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسللامية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2003، ص 87

خلاصة الفصل:

إن المجتمع المدني عرف منذ ظهوره تطورا تاريخيا، حيث جاء الفكر الإسلامي ثم الفكر الغربي الكلاسيكي تم الفكر الغربي الحديث، وعرف المفهوم تعريفات عديدة للمجتمع، وتطرقنا إلى الخصائص ومكونات المجتمع المدني كونه يضم الجمعيات والنقابات والاحزاب السياسية، حيث يعتبر المجتمع المدني رابطة اختيارية ينظم إليها الأفراد بمحض ارادتهم للدفاع عن مصالحهم ومطالبهم، مهما كانت التنظيمات التي يضمها المجتمع المدني فهي تسعى لمواجهة سياسات غير عادلة في المجتمع لتحقيق الديمقراطية والشفافية والتقدم سواء كانت ذات طابع اجتماعي او اقتصادي او حتى سياسي يشرط عدم تحقيق الربح تحت غطاء المنظمة او الجمعية او الحزب.

الفصل الثاني:
دور المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية "دراسة حالة الجزائر"

تمهيد:

إن تشكل المجتمع المدني في الجزائر منذ بدايته وجد عدة عراقيل وتحديات التي تحد من عملية ونشاطه، وتكاد تحجب دوره وتقضي على الجهود التي يبذلها من اجل تحقيق أهدافه وغاياته التي تخدم المجتمع.

يلعب المجتمع المدني دور فعال في عملية المشاركة السياسية في جميع مجالاتها وهذا ما يعطيه دفعة كبيرة من اجل الوصول إلى أهدافه وغاياته، ولقد عرف المجتمع المدني في الفترة الاستعمارية فصل بين المؤسسات المدنية ومؤسسات الدولة، أما بداية عهد الاستقلال، فلم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني في أغلب الاحيان، لسببين هما سياسي وثقافي، وأما بعد الدخول السياسي 1988 عرف المجتمع المدني تطورا كبيرا من أجل تحقيق المشاركة السياسية بشكلها العام، إذا كانت فعالة أو عكس ذلك.

المبحث الأول: أثر المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية قناة للأفراد من اجل التعبير عن رايهم في جميع المجالات لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المشاركة السياسية أشكالها ومستوياتها[1].

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

قبل التطرق إلى التعريف يجب التنويه إلى أن الاختلاف ليس التعريف فحسب وإنما حتى في التسميات للمشاركة السياسة فهناك من يطلق عليها المشاركة الجماهرية وهناك من يسميها المشاركة الشعبية وهذا الاختلاف نتيجة للاستخدام المصطلحات الاجنبية فعلى الرغم من الاختلاف المذكور انفا إلا أن هذه التعريفات تتفق مع الافكار الرئيسة والدلالات الواردة في التعريف التالي" المشاركة هي العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الاساسي والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة، في المجتمع فالمشاركة بصفة عامة قد تعني اعطاء المواطنين الفرص المتساوية والمماثلة بالشكل الذي يجعلهم يحددون طبيعة الحكم والمساهمة في تكييف الظروف السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية على الشكل الذي يرغبون فيه المشاركة السياسية تمثل احد المحاور الاساسية في مجال اهتمام علم السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس ، ولهذا تعد من الابعاد الاساسية لتحديد السلوك السياسي للفرد وتعمل على تنمية روح المواطنة والولاء، حيث تجعل الفرد ينصهر في مجتمعه وينشغل بالمسائل السياسية سواء كان مؤيدا أو رفضا المشاركة السياسية هي

[1] بليل زينب" **موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية"** دراسة حالة الجزائر 1989-2012، رسالة مذكرة ماجستير كلية الحقوق السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسيات مقارنة، 2012، ص 21

مجموعة التصرفات التي تستهدف التأثير في عملية صنع السياسات العامة ، وإدارة شؤون المجتمع وكذلك التي يتم من خلالها اختيار القيادات السياسية على كافة المستويات الحكومية من قومية ومحلية وذلك بغض النظر. عما إذا كانت هذه التصرفات منظمة ، أو غير منظمة مؤقتة او مستمرة مشروعة أو غير مشروعة.

ويعرفها هثيتبون ووربلسن أن المشاركة السياسية تعنى ذلك النشاط الذي يقوم به المواطن من أجل التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي[1] ، ويتعدد مفهوم المشاركة السياسية بمجموعة من المصطلحات والدلالات مستمدة من مجالات استخدمها فهي مشتقة من شارك، يشارك وتعنى المساهمة وهي المشاركة في كل المكاسب الاجتماعية وتعني كذلك التعاون في مجال الحصول عليها، أو على جزء منها، وهي كذلك اقتسام الارباح والخسائر معاً، أما بالمفهوم النفسي المعنوي فتعني اقتسام الافراح والاحزان على حدد سواء والمشاركة بمعناها الايجابي هي:

- موقف يتخذه الفرد في جميع الحالات ويشترك فيه مع الاخرين، لأن المشاركة تستوجب وجود أكثر من طرف.
- ذلك الفعل الانساني القائم على المساهمة والمقاسمة، من أجل الحصول على قسط أو جزء من شيء مادي أو معنوي واللافت أن المشاركة هنا تنطوي على المنفعة أو الفائدة الشخصية وعليه فقد أصبحت المشاركة السياسية موضوعا سياسيا يحمل دلالات مفهومين أساسين هما:

[1] بليل زينب" **المرجع نفسه** ص 22

أ) المشاركة في الارباح والمكاسب وهي بطبيعة الحال تكون مادية أو أنها امتيازات تترتب عنها مكاسب مادية

ب)المشاركة في التسيير بأمر.

وفي سياق متصل، فقد عرف مفهوم المشاركة السياسية ، محاولات كثيرة لتحديد من طرف العديد من الدارسين، وبذلك فهي عند "بلاتون" العلاقة بين الاشياء الحساسة في الافكار.

أما عند" ليفلي بروهل" فالمشاركة، هي الهوية الرمزية المشتركة بين الافراد، ويذكر على سبيل المثال والاستدلال، ويبدو أن موضوع المشاركة السياسية قد أخذ حيزا من الاهتمام في مجال علم السياسي تحديدا، ومنه فإنها مجموعة من الانشطة الفردية والجماعية التي تسمح بإعطاء الحكام التأثير اللازم على عمل وسير الانظمة السياسية، وتأخذ المشاركة في الانظمة الديمقراطية ابعادا أخرى تتداخل مع مفهوم المواطنة، حيث يطلق صفة المواطنة على كل فرد في المجتمع تكون له نشاطات سياسية واجتماعية يشترك فيها بإستمرار وفعالية، فقد ظهرت عدة مقاربات لتحديد مفهوم المشاركة السياسية نكر منها[1]:

أولئك الافراد الذين لايملكون القدرة على مزولة السيادة ،المقاربة القانونية، فقد عرفتها فرنسا إبان الثورة الفرنسية 1789 فقد ارتبطت بالحقوق المدنية والسياسية التي نص عليها

[1] شريفة ماشطي" المشاركة السياسية اساسي، الفعل الديمقراطي" (جامعة منتوري قسطنية)، **مجلة الباحث الاجتماعي** ، عدد 10، سبتمر 2010، ص146، ص47

الدستور الفرنسي وبخاصة في مادته 34 وهي تتعلق بالمشاركة السياسية عن طريق الانتخابات " الأهلية "

وقد ظهرت المقاربة الثالثة نتيجة للبحوث الامبريقية التي تهدف إلى احاطة المنتخبين للأفراد المجتمع.

فقد جاء في معجم العلوم الاجتماعية أن المشاركة السياسية من حيث المغزى تدل على المساهمة أو التعاون في أي وجه من أوجه النشاط ويستخدم هذا المصطلح كثيرا في الاقتصاد ويعني مشاركة في العمل ثم في الارباح، ويرى يعض علماء الاجتماع أن المشاركة السياسية في الحياة السياسية تكتسي أهمية بالغة بمستوى المعيشة وبالدخل الفردي، كما تعرف المشاركة السياسية على انها سلوك يتضمن تصرفات الاشخاص أو جماعات من الافراد وردود أفعالهم[1].

المطلب الثاني: أشكال المشاركة السياسية ومستوياتها

تختلف أشكال المشاركة السياسية بين مجتمع وأخر حتى داخل المجتمع نفسه، من زمن إلى أخر ومن بين هذه المستويات نجد.

أولاً: ممارسو النشاط السياسي ويشمل من تتوافر فيهم بعض الشروط الهامة مثل: عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة او مرشح، حضور اجتماعات السياسية، بشكل متكرر والمشاركة في الحملات الانتخابية وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي ولذوي

[1] شريفة ماشطي، **مرجع سابق**، 148

المناصب السياسية، او للصحافة والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ثانيا: المهتمون بالنشاط السياسي: ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ثالثا: الهامشيون في العمل السياسي، ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت او موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الازمات أو عندما يشعرون بأن مصالحكم المباشرة مهددة.

رابعاً: المتطرفون سياسيا، وهم اولئك الذين يعملون خارج الاطر الشرعية القائمة، ويلجئون إلى أساليب العنف، والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة، أو اتجاه النظام السياسي بصفة خاصة إما يتسحب من كل أشكال المشاركة وينظم إلى صفوف اللامباليون وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف[1].

وهناك من يرى ان المشاركة السياسية من أشكالها:

1. **الانتخابات:** تقترن المشاركة السياسية بالديمقراطية كالنظام السياسي يقوم على مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شؤونها، والديمقراطية السياسية هي ان يحكم الناس أنفسهم على أساس الحرية والمساواة ويستخدم مصطلح الإدارة الديمقراطية

[1] ناصر محمود شيخ علي" **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين"** رسالة مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا فلسطين، 2008، ص38

للدلالة عن القيادة الجماعية التي تسير بالمشاركة مع المرؤسين في اتخاذ القرار وتتخذ هذه المشاركة أشكالا من بينها الانتخابات والتي تتكون من عدة أنظمة.

2. **الاقتراع العام:** وهو نظام لا يقيد بمقتضاه حق الانتخاب بنصاب مالي أو أهلية ما مع جواز تقيده بما عدا ذلك من شروط، لأن الاقتراع العام لا يعني ان يكون الانتخاب حتما واجبا أو حقا لكل الأفراد دون أي قيد أو شرط.

3. **الاقتراع المقيد:** ويكون مقيدا إذا لم يخول حق الانتخاب لمن تتوفرفيهم شروط مالية او أهلية ويسمى هذا النوع بالاقتراع المشروط.

وقد يكون الانتخاب مباشرا بختيار فيه الناخبون أعضاء المجلس النيابي بأنفسهم وقد يكون غير مباشر ويختار فيه الناخبون مندوبون عنهم في اختيار اعضاء المجلس النيابي[1]

الاعلام أحد اشكال المشاركة السياسية: يتفق المهتمون بأنماط المشاركة السياسية إن الاعلام هو أحد اشكال المشاركة المؤثرة غير المباشرة ،فقراءة الصحف ومتابعة المادة الخبرية في الوسائل الاعلامية الأخرى كذلك تمنح الافراد أفاقا واسعة لاتخاذ القرار بالمشاركة ،لكن هذا النوع من المشاركة السياسية لا تثير الاهتمام الناس كثيرا لأن الاعلام ما هو الا وسيلة توفر للأفراد فرصة التقرب من العمليات السياسية المختلفة

[1] ثناء فؤاد عبد الله ،**آليات التعبير الديمقراطي في الوطن** ،العديد،ط1 مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،1987ص304

لقد أصبحت هذه الوسائل فضاء عام يرتاده الناس للتعبير عن انشغالتهم، وتجد فيه أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية

ان الاعلام فضاء عمومي مفتوح امام الجميع فانه يعمل على تقوية الرصيد المعرفي للأفراد وتزويدهم المستمر بالمستجدات والاحداث الواقعية من خلال مجموعة من القدرات تمتلكها الوسائل الاعلامية ،يمكن حصرها فيمايلي:

أ) مضاعفة المعلومات لدى الافراد

ب)نجعل الافراد أكثر ميل للمشاركة السياسية [1]

يميز رايت بن ثلاث أشكال من المشاركة السياسية حرة أو اخبارية مشاركة لصالح النظام أو مفيدة

فالمشاركة الحرة هي القاعدة في الديمقراطية الليبرالية حيث توفر للأفراد الحرية فالاختيار سواء أن يشاركوا أو لا يشاركوا

أما المشاركة المقيدة بالنظام فهي تدعم النظام من خلال حشد الناس خلفه في محاولة لتقوية سلطة الحكومة ولعل هذا النوع كان شائعا في الدول الشيوعية ،أما في العالم الثالث فالعلاقة تبعية بين الأشخاص ذوي المكنات المنخفضة وبين ذوي النفوذ ويطلق على هذا النمط بالمقايضة الشخصية ،أما في المجتمعات النامية فتسعى للتعبئة السياسية للمواطن

[1] **مرجع نفسه** ، ص326

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية

ان المشاركة تعن مشاركة المواطنين واهتماماتهم في توجيه عمل الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي، والقيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع ،سواء ذات طابع استشاري او تنفيذي أو رقابي ،سواء كانت المشاركة مباشرة أو غير مباشرة وهي قد تعني لدى البعض الجهود التطوعية المنظمة، التي تشعل بعمليات اختيار القيادات السياسية ووضع السياسات ووضع الخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى المحلي او على المستوى القومي.[1]

ويمكن تقييم المشاركة الجماهيرية الى ثلاثة أنواع رئيسية: المشاركة الاجتماعية والمشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية، وان كانت هناك صعوبة في الفصل بين هذه الأنواع في الواقع العملي لارتباط هذه الأنواع مع بعضها البعض ارتباطا قويا

المشاركة الاجتماعية: وتعرف على أنها تلك الأنشطة التي تهدف الى التغلب على بعض المشكلات العملة اليومية وتسهم في تحقيق قدر من التضامن والتكافل بين أعضاء المجتمع وذلك في مجالين:

الأول: هو الجهود التطوعية كبناء المساجد أو المدارس أو بالمساهمة بالمال والارض في انشائها

[1] السيد عليوة ،منى محمدي، "المشاركة السياسية موسوعة الشباب السياسية"، القاهرة مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،تم تصفح الموقع يوم AGPSS,OhtAM,eg/Ohram2017/2015

الثاني: هو حل المشكلات اليومية والخلافات التي قد تنشأ بني الأفراد والجماعات في المجتمع ،فالمشاركة الاجتماعية ظاهرة اجتماعية تحدث نتيجة تفاعل الفرد وتعامله مع أفراد مجتمعه وجماعاته ومنظماته مؤسساته، وتختلف درجة استيجابة المواطن لتلك المشاعر وفق لعدة عوامل بعضها نفسي وقدراته النفسية والعقلية وبعضها اجتماعي كظروف التنشئة الاجتماعية، كما تخضع المشاركة للظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والتربوية لشخصية الفرد ومجتمعه.[1]

- **المشاركة الاقتصادية:** هي مشاركة الجماهير في مشاريع التنمية الاقتصادية وذلك بالمساهمة في وضع قراراتها الجماهير لدى الاقتصاد القومي مثل دفع الضرائب والرسوم وغيرها، كما قد تعنى أن يقوم الفرد بضبط انفاقه بحيث سيكون استهلاكه في حدود دخله وبما يسمح له بوجود قائض على الدوام بدعم الاقتصاد الوطن مع توفر درجة من الوعي تجعله يقاطع التجار الذين يقالون في رفع الاسعار أو يحجون سلعا معينة عن المستهلكي[2]
- **المشاركة السياسية:** تعني تلك الأنشطة الادارية التي يقوم بها المواطنين بهدف التاثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها كما قد تعني المشاركة العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك

[1] ناصر محود رشيد شيخ علي، **مرجع سابق**، ص64

[2] عامر صبع، دور المشاركة السياسية في ترقية، الحكم الراشد، رسالة مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص 19

المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لانجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلالها أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة بينما يرى البعض أن أنشطة المشاركة يمكن تصنيفها في مجموعية

- **أنشطة تقليدية أو عادية:** وتشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية وحضور الندوات والمؤتمرات العامة ، والمشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية ، والانظمام الى جماعات المصلحة، والانخراط في عضوية الأحزاب والاتصال بالمسؤولين والترشح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية وتغير التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعا حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء مع اختلاف في دلالته ودرجة تأثيره.[1]

2- **أنشطة غير تقليدية:** بعضها قانوني مثل الشكوى وبعضها غير قانوني كالتظاهر والاضراب وغيره من السلوكيات السلبية لتعاون مع الاجهزة الحكومية المركزية المحلية[2].

مهما يكن فمسألة المشاركة السياسية لا ينبغي أن ينظر اليها الفرد من امكانية ارساء الممارسة الديمقراطية في هذا المجتمع أو ذاك وانما ينبغي النظر اليها من حيث ضرورة ارساء أسسها وافراز أليياتها، والعمل بها على اعتبار أنها الاطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة أخرى، فضلا عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يواجه الصرع والمنافسة الى فائدة تقدم المجتمع ككل.

[1] **مرجع نفسه**، ص 21
[2] السيد عليوة منى محمدي ، **مرجع سابق**، ص85

ولهذا فهي تمكن الأفراد من المساهمة في الحياة السياسية إما كنا نخبين أو كجماعات أو كأحزاب ،أو عناصر ناشطة سياسيا ، ويعد المجتمع المدني احدى المؤسسات الرئيسية التي يمكنها أن يعمل على تحقيق حقوق الافراد وواجباتهم وتنظيمها من خلال تأطير مشاركتهم السياسية

وفي هذا الاطار يلعب المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية دورا هاما من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، ومن خلال تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من انتخاب ومناقشة للأحداث العامة ، والاهتمام بالتطورات التي تجري على الساحة بأنهم من خلال المجتمع المدني ومؤسساته لديهم قنوات مفتوحة لعرض أرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياستها.[1]

[1] خيرة بن عبد العزيز،" دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد "، انموذج المنطقة العربية، رسالة مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلة العلوم السياسية العلاقات الدولية ،ـ جامعة الجزائر، 2007، ص 136

المبحث الثاني: واقع المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر

من خلال هذا البحث سوف نتطرق إلى المشاركة السياسية للمجتمع المدني في ظل الاستعمار، وفي ظل الحزب الواحد ،وفي ظل التعددية

المطلب الأول: المشاركة السياسية والمجتمع المدني في ظل الاستعمار 1954-1962

إن التحفيز للثورة منذ سنة 1954 مهد لميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين من قبل جبهة التحرير الوطني، وذلك من اجل إعطاء نفس جديد للثورة، وتدعيم صفوفها بواسطة جمع شمل الطبقة العاملة الجزائرية، في تنظيم نقابي واحد، وايضا لدفاع عن مصالح العمال المادية والاجتماعية، وفي ظل النضال السياسي الكفاح المسلح من اجل تحرير الجزائر وإن كان هذا العمل لا يدخل كثيراً ضمن مهام المجتمع المدني ، لقد كان هدف من تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين والتجنيد الفعال لكل عمال العالم من أجل تأييد قضية العمال الجزائريين المكافحين، ولتجسيد هذه الاهداف النظم الاتحاد إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة، التي وجد فيها منبر لتبليغ صوته إلى الرأي العام العالمي، وأسس فروعا للاتحاد في كل من تونس والمغرب وفرنسا وكان نتيجة ذلك ان حصل الاتحاد العام للعمال الجزائريين مساعدات هامة للاجئين الجزائريين[1].

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر ، "تاريخ الجزائر 1830-1962، الاتحاد العام للعمال الجزائريين" تصفح الموقع يوم 2015/06/20 1954.com www.2novembre : http ص1

إن إدارة الاستعمار لم تقف مكتوفة الايدي ، اتجاه هذا الدور المتعاظم للاتحاد، فحاولت عرقلة نشاطه، واعتقال قادته البارزين ، وكان من ضحايا هذه السياسة القمعية هو " عيسات ايدير" الذي اعتقل وقتل من قبل سلطات الاحتلال.

إن وفاة المؤسس لم يثنيء رفقاء الدرب من مواصلة النضال، فقد لعبوا دورا كبيراً ، ومميزاً في تنظيم الطبقة العاملة، وازداد هذا الدور تجدرا بعد انعقاد مؤتمر الصومام، تنظيم الاتحاد لعدة الضربات في داخل الوطن وخارجه 1956-1957 ، وقد استطاع الاتحاد ان ينفذ البرامج اللاضرابات بكل دقة وإحكام، وهذا ما يدل على الوعي والنضج السياسي الذي كانت تتمتع به الطبقة العاملة في الجزائر[1].

لقد كان دور التنظيمات الشبانية والصحية ودور المرأة خلال نفس المرحلة من تاريخ الجزائر الحافل بالدروس والعبر واولى هذه التنظيمات يتمثل في:

1. الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين: إن ظهور التنظيم الطلابي ليس وليد العدم، بل إن إصوله وجذوره تعود إلى العشرينات من القرن العشرين، وذلك بفضل جهود الطلبة الاوائل الذين ترعرعوا في احضان الحركة الوطنية وتشعبوا بأفكارها وامنوا بمبادئها.

فرغم الضغوط الاستعمارية، لم يتوقف الطالب الجزائري عن التفكير والتطلع لتغيير وضعية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ومحاولة فرض وجوده من خلال تأثير جمعيات وتنظيمات تمكنه من إظهار امكانياته وطاقاته وايصال طموحاته.

[1] **المرجع نفسه** ، ص2

إن التطورات السياسية والعسكرية التي مرت بها الجزائر، كانت وراء التفكير في ايجاد تنظيم يدافع من خلاله الطلبة عن مصالحهم، اينما كانوا فكان ميلاد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في شهر جويلية 1955 ، ومن بين رواده" عبد السلام بلعيد" احمد طالب الابراهيمي، محمد الصديق بن يحياء " عيسى مسعودي" ومن او الضحايا الأوائل "طالب عبد الرحمان، وبن زرجب"

وقد تمثلت أهداف الاتحاد الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لمجموع الطلاب الجزائيين، وتوحيد العمل الطلابي في حركة واحدة، وربط مصير المثقف الجزائري بمصير شعبه.

وقد باشر الاتحاد نشاطه السياسي والنضالي في شهر مارس 1956 بعقد مؤتمر الثاني في مدينة باريس، وفي هذا المؤتمر اتخذت مجموعة من القرارات كان اهمها، الموقف الجلي من الثورة التحريرية ونضال الجزائريين الاستقلال للجزائر، ولكن رد الاستعمار كان قويا، حيث قابله الطلبة الجزائريون بالأضراب العام عن الدارسة في 19 ماي 1956 ، وهذا الاضراب كان بمثابة الدليل على تضامن الطلبة مع الشعب الجزائري، واظهار استعداد الطالب لخوض الكفاح المسلح، هذا ما أدى إلى تدعيم صفوف الجبهة بمختلف الكفاءات العلمية.[1]

إلا ان فرسنا لم تتوانى امام انتصارات الاتحاد، وتدويله للقضية الجزائرية بمشاركته في مختلف النشاطات الطلابية العالمية والعربية وقد حل الاتحاد في 28 جانفي 1958 وقد أثار

[1] **المرجع نفسه**، ص3

هذا القرار دود أفعال دولية ادت إلى تنظيم أسبوع تضامن من الطلبة الجزائريين في ندوة لندن الاستثنائية في أفريل من نفس السنة وهذا يمكن القول ان هذا التنظيم لعب دوراً اساسيا على الصعيدين الداخلي والخارجي من أجل ايصال القضية القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية ومن بين التنظيمات نجد الهلال الاحمر الجزائري الذي يعتبر منظمة انسانية وكان بمثابة القطاع الصحي للثورة، فقد تشكلت أول نواة لميدان الصحة خلال الثورة ابتداء من الاضراب الطلابي في ماي 1956 والذي سمح لصفوف الثورة ان تتدعم بأصحاب الاختصاص، قد تحمل الطلبة مسؤولية الاشراف الفعلي على القطاع الصحي.[1]

إلى جانب كل التنظيمات السابقة هناك دور المرأة التي لعب دورا رياديا في الثورة سواء في الارياف والمدن فالمسؤوليات الجسام والمهام الكبيرة التي ألقيت على كامل المرأة الجزائرية خلال الثورة جعلها تخرج من الأدوار الثانوية لتنتقل إلى الأدوار الأساسية التي كان المجاهدون في امس الحاجة إليها رغم الصعاب التي واجهتها للإنهاء إمرآة لكنها رفعت التحدي.

إن الدور الذي لعبته هذه التنظيمات بعد الثورة أدى بالمجتمع الجزائري إلى استيعاب مفهوم المشاركة السياسية الفعلية فازداد الشعور بالذات وبدور الفرد واهمية وايمانه بقيمته ومسؤولية في المشاركة مع الأخرين في تحدير البلاد وتنمية المجتمع الجزائري.

[1] Jean Leca et Jean Claude Vatin, L'Algérie politique « institution et régime, Paris : Presse de la fondation des Sciences politique 1975 P1

المطلب الثاني: المجتمع المدني والمشاركة السياسية في ظل الحزب الواحد 1962-1989

إن المجتمع المدني في الجزائر بعد الاستقلال اجهضت وذلك بسبب عدة متغيرات فمباشرة بعد الاستقلال، دخلت الجزائر في دوامة عنف واضطرابات عديدة وهذا راجع لعدة أسباب منها الخلفيات الأيديولوجية للمجموعات السياسية وكذا الجهوية للنخب الحاكمة.

إن السلطة الحاكمة جاءت للحفاظ على الانسجام والتلاحم الجماعي لكن هذا التلاحم لا يعني اختفاء الصراعات لأنه لا يوجد مجتمع دون صراعات.

لقد عرفت الجزائر مشاكل وصراعات داخلية عقب التوقيع على اتفاقيات " ايفيان" وظهرت عدة قوى بتجاذب اطراف السلطة لكن هذه الاخيرة استطاعت تجاوز هذه الصرعات[1].

لقد شاركت الجزائر عددا من المجتمعات الافريقية والاسيوية نظام الحزب الواحد، إلا ان تحول جبهة التحرير الوطني ، إلى حزب خلق معارضة شديدة في اوساط الشعب الجزائري، وداخلها بالذات/ فقد كان "محمد بوضياف" سباقا في معارضة هذا التحول وانشأ اول حزب معارض وهو الحزب الثوري الاشتراكي في 20 سبتمبر 1962 في فرنسا وتم الاعلام عنه في اليوم التالي في الجزائر، وهذا الحزب لم يستمر للآن اعضائه انضموا النظام الحاكم في حين اختار آيت أحمد المعارضة ايضا وأسس جبهة القوى الاشتراكية سنة

[1] Kamel Kateb, Ecole, Population et société en Algérie, "Paris Edition", Harmattan, 2006 P614

1963 ونظم مقاومة مسلحة في جبال القبائل بمساهمة بوضياف وتم القاء القبض عليه وهرب منه 1966، واستمر في المعارضة خارج البلاد.

إن الصرعات التي جاءت بعد الاستقلال لم تقتصر على نشوء احزاب سياسية سرا وإنما تعداه إلى تنظيمات المجتمع المدني الاخرى، فقد حاول الاتحاد العام للعمال الجزائريين تنظيم نفسه وقد ساهم في إطار ما يسمى بالتسيير الذاتي للأراضي الشاغرة والمصانع التي تركها المعمرون[1].

اما عن موقف الاتحاد من الازمة التي تعرضت لها الجزائر في صائفة 1962 ، فقد بقي الاتحاد من الازمة التي كانت بين مختلف الاطراف، فقد اعلن عن استقلاليه، ولقد ظهر بعد الاستقلال نواة للمجتمع المدني الاتحاد العام للطلبة المسلمين، الذي اتخذ موقفا حياديا من أزمة صيف 1962، وقد عقد مؤتمر يوم 5 و 14 سبتمبر 1962 ولكنه فشل، وثم اعادة تنظيم المؤتمر في 1963 وتم تغيير اسمه إلى الاتحاد العام للطلبة الجزائريين، وكان من صلاحيات حزب جبهة التحرير تعيين مسيري الاتحاد الطلابي، فقد ناضل هذا التنظيم إلى جانب منظمة طلبة الثانوية (UNLGA) ، من أجل احترام الحريات الديمقراطية.

إن النظام الحاكم كان يرى في توحيد التنظيمات الشبانية ذخيرة مهمة لتقوية قواعد النظام.

[1]Kamel ,op ct. P615

أما الاتجاه الاسلامي فمثله جمعية العلماء المسلمين في بيان مشهور كتبه في 16 افريل 1964 في ذكرى وفاة عبد الحميد بن باديس ، قال البشير الابراهيمي " احتجاجا على الوجهة التي اتخذتها الدولة المستقلة مما كلفه وضعه تحت الاقامة الجبرية".

في جانفي 1964، بادرت نخبة من الشباب والمجاهدين بتأسيس جمعية القيم الاسلامية، والتي اعتبروها بمثابة احياء لرسالة جمعية العلماء المسلمين، برئاسة "هاشمي تيجاني" وكان هدف الجمعية الدعوة إلى القيم الاسلامية الرشيدة، سرعان ما توقف نشاط هذه الجمعية بعد سنتين في سبتمبر 1966.

أما الحركة الكشفية بعد الاستقلال فقد تمكنت هذه الاخيرة ، بعد عودة منضاليها من السجون وساحات الوغي تم اقامة المؤتمر سنة 1962، وكان مؤتمر الوحدة، وقد كان هذا المؤتمر من أجل بناء الجزائر ولكن هذه الآمال تبددت بعد ان أصبحت بعيدة عن تعزيز نشاطها بسبب الغموض السياسي الذي ساد فترة 1962-1965 [1].

عند وصول الرئيس الراحل هواري بومدين إلى الحكم ، بإنقلاب عسكري على احمد بن بلة بحجة تهديد وحدة الجيش الوطني، واعتبر السلطة ملكية خاصة وأعلن مجلس للثورة يضم 26 عضو غير معوضين، فقد جاء هذا المجلس للحد من تركيز السلطة في يد رجل واحد ظاهريا أما عمليا كان هو رئيس لجنة الوزراء ووزير الدفاع ورئيس مجلس الثورة ارتكز في سياسته على شرعيتين الأولى شرعية تاريخية والثانية شرعية تنموية، وفترة بومدين اتسمت بالركود واحتكار السلطة من قبل شخص واحد، وقد كان هناك تنظيمات تمثل

[1] مالك بن نبي" الصحوة الاسلامية المعاصرة في الجزائر/ تصفح يوم 2015/06/20 www.chhab.net : http

المجتمع المدني من أجل التعبير عن نفسها في كثير من الاحيان وكان من بينها الحزب الثوري بقيادة بوضياف وجبهة القوى الاشتراكية سنة 1966 وتأسيس حركة الديمقراطية للتجديد الجزائري على يد " كريم بلقاسم"، أما تنظيمات المتبقية فقد اتخذت موقف من الانقلاب حيث قام الاتحاد العام للطلبة الجزائريين بمظاهرات تدل على الوعي لذا هؤلاء الطلبة لكنها سرعان ما فرقت.

لقد خاض الطلبة صراعات معقدة سنة 1963 إلى 1971 ، من أجل تحسين الاوضاع الطلبية والاصلاح الديمقراطي، وحرية انتخاب الطلبة دون تدخل خارجي.

لقدتم قمع الطلبة عدة مرات ووجهت بالقمع والتوقيفات في صفوفهم بعد أن تم ادماج ضمن منظمة، وهي الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية ، التي أصبحت المنظمة الوحيدة تتحدث بإسم الطلاب والشباب ، ولقد جعل النظام صراع بين حاملي الفكر الماركسي وحاملي الفكر الاسلامي، وتأجيج الصراع داخل الجامعات الجزائرية، وبهذا استطاع النظام اضعاف الحركة الطلبية[1].

أما عن التنظيمات الاسلامية التي كان على رأسها جمعية القيم التي حلت 1966، فقد عاد المفكر "مالك بن نبي" إلى أرض الوطن قادما من القاهرة، واصبح المدير العام للتعليم العالي وهو منصب وزير في الوقت الحالي، وقد اتخذ الطلاب الجامعيين مركز انطلاق لما يملكون من نفوذ معنوي وفكري في جميع المجالات، ولقد كانت عودة الطلبة الذين درسو في الولايات المتحدة الامريكية من بينهم" عبد الحميد بن شيكو" الدكتوراه في

[1] **مرجع نفسه**

الفيزياء ومحمد بوجلحة (دكتوراه في الرياضيات)، وقد اعطو تجربة ثرية خصوصا وانهم كانوا مؤسس اتحاد الطلبة المسلمين في امريكا الشمالية، ولقد لعبوا دورا بارزاً

في سبتمبر 1868 اقيم أول ملتقى للتعرف على الفكر الاسلامي تحت اشراف " رشيد بن عيسى" وقد حضر نخبة من المفكرين لتلبية [1]دعوة مالك بن نبي.

وأمام هذا النشاط المتزايد بتزايد فئة المتعلمة والمثقفة لم يبقى النظام مكتوف الايدي، وحاول احكام قضبة وسيطرته على مختلف التنظيمات، في إطار ما يسمى بالمنظمات الجماهيرية، ولما راينا سابقا فقد فعل الشيء نفسه مع الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، اتحاد الفلاحين الجزائيين، والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية.

أما المرأة التي شاركت في الثورة فلم تنل خطها في الحياة السياسية، المرأة كممثلة للمجتمع المدني ، لم تحض بالاستقلالية في العمل السياسي ، إن عودة قدامى حزب التحرير الوطني أجل من اعطائهم نشاطات بناءة تتناسب وحقوقهم.

إن ميثاق الجزائر نص على ضرورة توحيد الشباب في منظمة جماهيرية وحددت سنة 1975، وفي سنة 1975 دي مجلس الثورة إلى عقد الندوة الوطنية الأولى وهو ما يجعل الندوة ملتقى لمختلف التيارات والاتجاهات السياسية، حيث أن أنشاء جمعية لا تتعارض مع النظام القائم.

[1] معنية لزرق، " نشوء الطبقات في الجزائر، دارسة الاستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي" ترجمة سيمر كرم، مؤسسة الابحاث الفرنسية، بيروت، 1980، ص 95

وهكذا تم احتكار وتضيق الخناق على كل نشاط جمعوي أو غيره بما يعنى عدم اتاحة الفرصة لمجتمع المدني من لعب دوره المنوط به واستمر الوضع حتى وفاة بومدين سنة 1978[1].

أثر وفاة بومدين بدا الصراع بين يحياوي ووزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة، وقد حسم الأمر بتدخل المؤسسة العسكرية وتقديم الشاذلي بن جديد كمرشح للرئاسة تحت شعار : اقدم ضابط اعلى رتبة"

وقد مثل المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد 1979 مرحلة جديدة في تحديد العلاقات بين الحزب ومنظمات الجماهيرية، حيث يعتبر الحزب هو الموجه والقائد للمنظمات الجماهيرية ، ولقد كان الصراع بين دعاة الاشراف على المنظمات الجماهرية والمعارضين لتلك الدعوة، خاصة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، واقد جاءت المادة 120 من القانون الاساسي للحزب في جوان 1980 يقوم الحزب بتنشيط المنظمات الجماهرية دون أن يحل محلها.

لم تكن الاضرابات ونزاعات العمال التي قام بها العمال في قطاعات مختلفة والتي نذكر منها نزاع عمال سونطراك ز B.G.L بن مراد والشركة الوطنية للحديد والصلب S.NS بالحجار بايعاز من النقابة، وإنما كانت كحركات تضامنية عالمية.

هذا لايعني أن فترة الشادلي ، كانت خالية من الاحتجاجات ، وهذا مأدى بالجماعات بالنشاط خارج الاطر الرسمية، ولقد بدأت الاحتجاجات، بالضربات التعريب والمطالبة

[1] **مرجع نفسه**، ص 96

بـالاعتراف بالثقافـة والهويـة الامازيغيـة والمطالبـة بتعريـب الإدارة والجامعـات بـالعودة إلـى مبادئ اول نوفمبر.

وبهذا بدأت التنظيمات الاجتماعية والثقافية، وحتى السياسة في المطالبة بالمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، وبدأت تبرز قوات المشاركة السرية في كل انحاء البلاد وأهمها التيار البربري والتيار الاسلامي.

وتجدر الاشارة إلى أن الحركة البربرية، كأطار مطلبي، بدأت مع تأسيس الاكاديمية البربرية، بدعم من السلطات الفرنسية في أواخر الستينات وبداية السبعينات (سنة 1973)، وظهرت جماعة أكثر تطرفا سنة 1978، حيث كانت تطالب بالاعتراف باللهجة الامازيغية كلغة رسمية أو اختيارية والمطالبة بالديمقراطية، وهنا نلاحظ أن المطالب تحولت من مطالب ثقافية إلى مطالب سياسية واسعت الاضرابات بتيزوز، بجاية، جامعة الجزائر بشعارات معادية للنظام السياسي وتم تفكيك واعتقال المتظاهرين[1].

كان هناك الحركة الاسلامية التي عاودت الظهور مع مجئ " الشادلي بن جديد" للحكم على الرغم من أن جمعية القيم حلت رسميا لقرار ولائي إلا أن نشاطها استمر، من أجل المحافظة على القيم والاخلاق الاسلامية، فنشاط الاسلاميين كان برزا في الوسط الجامعي من أجل محاربة التيار اليساري إلان أعضاءه مختلفون في التوجه الايديولوجي وازداد الوضع تأزما عندما شن التيار الاسلامي هجوما على الاحتفال الذي نظمته الاتحاد

[1] محمد بوضياف" التحول الديمقراطي في الجزائر" مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1999، ص 92-93

الوطني للشبيبة الجزائرية بمناسبة عيد الطالب في 19 ماي 1982 وتم اعتقال عددا من نشطاء الحركة الاسلامية.

إن فترة الثمانينات هي فترة الربط بين الحركة الاسلامية والحركة الجماهيرية التي ستعطي للحركة قوة معارضة أساسية، وبعد قرار الشاذلي بالانفتاح الاقتصادي وتصميم الحركة الاسلامية على اقامة دولة الخلافة.

ونظرا للقمع الذي تعرضت له فقد أسس " مصطفى بويعلي" الحركة الاسلامية المسلحة وهي اول تنظيم اسلامي مسلح.

قام هذا التنظيم في المرحبة الأولى تنظيم حاملات تأديبية على المحلات التي تبيع الخمر، واماكن الدعارة وانشئ مجموعة النهي عن المنكر وأخذت منعرجا أعنف[1].

وبدأت الهجمات تستهدف رموز السلطة بداية بالسطو على الشركات الوطنية من اجل الحصول على الأموال، وكان ابرز هجوم شنته على مدرسة الصومعة في أوت 1985 والقضاء على عناصر الحركة بعد مقتل بويعلي في 1987.

لكن الازمة الاقتصادية 1986 كانت عاملا تساعد الحركة الاسلامية مما اضطر النظام على اعتماد حلول توافقية، بضمان استقراره واستمراره الاعلان عن قانون 87-15 في 1987 التي كان يغير عن تحرير جزء من الحريات الجمعوية ، فالأرقام الموضحة من

[1] **المرجع نفسه**، ص 94

قبل وزارة الداخلية يقدر عدد الجمعيات بحوالي 11 ألف جمعية على المستوى الوطني[1].

لم يشهد عهد الشاذلي، اختلافات جذرية ، ولم يتم ادماج المجتمع في العملية السياسية ككل، مما أظهر الدولة حديثة النشئة في اوقات الازمة الاجتماعية على حققتها التي نشأت واخضعتها لرقابة صارمة بحث لم تشهد تنامي تنظيمات المجتمع المدني إلى مجال احترام حقوق الانسان

المطلب الثالث: المجتمع المدني والمشاركة السياسية بعد 1989

بعد دستور فبراير 1989 وما تضمنه من الاعتراف بالتعددية الحزبية وتشجيع المشاركة السياسية، كم كان للأمة التي عرفتها الجزائر في المجال الاقتصادي بداية من 1986 دور في نشأة المجتمع المدني الجزائري.

ترجع الانطلاقة الحقيقية للمجتمع المدني في الجزائر مع تأسيس اللجان والجمعيات أثر حوادث أكتوبر 1988 لتأتي بعدها جمعيات ذات الطابع الاجتماعي، كإطار قانوني وشرعي للممارسة حق تكوين جمعيات كحق انساني تؤكد عليه كل مواثيق حقوق الانسان، عرفت الحركة الجمعوية نفسا جديدا جسده ذلك الكم الهائل من الجمعيات على المستوى الوطن والمحلي، فعلي المستوى الوطن تم تأسيس حوالي 434 جمعية 1991-1995 في كتابة " الجزائر بين الازمة الاقتصادية والأزمة السياسية" يفسر الباحث عبد

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 87-15 المتضمن قانون الجميعات المؤرخ في 21 جويلية 1987 الجريدة الرسمية عدد 31 الصادرة بتاريخ 29 جويلية 1987 ص 1200،

القادر بهلول هذه الطفرة الكمية في عدد الجمعيات بقوله «في تقديرنا إن ضياع الثقة بين الافراد في المجتمع، والصراع السياسي[1]بين الاشخاص الذين مارسوا العمل السياسي قبل الثورة التحريرية في نظام الحزب الواحد هما سببان في تشكيل الاحزاب اما الجانب الشكلي فهو عامل التسهيلات المفرطة التي يقدمها نص قانون الجمعيات حيث يكفي أن تجمع على الأقل خمسة عشر شخصا يؤسسوا جمعية».

إن مضمون هذه المادة يعد عاملاً هاما في تسهيل عملية تأسيس الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي ، وهذا مأدي إلى في مفهوم المشاركة السياسية لدى هيئات المجتمع المدني الجزائري، فبعد أن كانت المشاركة، في أدبيات نظام ما قبل أكتوبر 1988 جد معدومة، نظر ا للانسداد قنوات الاتصال بين المجتمع المدني والسياسي وحتى إن وجدت فهي فارغة من محتواها الحقيقي، حيث كانت مشروطة وخاضعة للنمطية القائمة على أساس (انضمام، مشاركة) فلكي يشارك الفرد ويساهم في الحياة العامة، لا يد له أن ينظم لخيارات سياسية مفروضة، ولهذا بمجرد فتح المجال لمفهوم الجديد للمشاركة السياسية، الذي يستوجب من جهة إقامة تنظيمات مؤسساتيه تضمن حرية التعبير والتجمع ورفع الوصاية على مختلف التنظيمات الاجتماعية والسياسية والثقافية[2].للحركة الجمعوية في الجزائر بصورة مذهلة، وهو ما يعكس في نفس الوقت تعطش المجتمع بكل فئاته للمشاركة الفعلية في الحياة السياسية وطرح مطالبة في إطار مدني وعلى الرغم من التطور الملحوظ في مجال تأسيس

[1] مليكة بوجيت، **مرجع سابق**، ص116
[2] عبد القادر بهلول، "الجزائر الازمة الاقتصادية والازمة السياسية"، ط1، الجزائر دار حلب للطباعة ، 1993، ص 86

جمعيات إلا أنها عرفت تراجع في سنة 1990-1992 وهذا يرجع الوضعية السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد والتي تميزت بتفاقم الازمة بعد توقيف المسار الانتخابي وحل حزب جبهة الانقاذ، حيث تجمع تحت لوائها عدد كبير من الاحزاب والجمعيات، كما أن حالة لاستقرار الامني التي عرفتها البلاد منذ 1992، تعد عاملاً مهما في تراجع الحركة الجمعوية والحربية وعزوف الافراد من المشاركة أو المبادرة في تأثير الجمعيات والاحزاب اضافة إلى العوامل البيروقراطية التي من نشأتها أن تضعف روح المبادرة نحو تأسيس الجمعيات والاحزاب والنقابات.

إلا أن استقرار الوضع الأمني ، أدى إلى ظهور منظمات جديدة[1].، كمنظمة ضحايا الإرهاب كتوجه جديد في انتخابات 1995، انحازت بعض التنظيمات النسائية إلى حسين آيت أحمد، بينما ايد الاتحاد العام للعمال الجزائريين الرئيس زروال، وفي انتخابات التشريعية في جوان 1997 شكل كل من التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية والتحالف الوطني الجمهوري مع بعض جمعيات المجتمع المدني ، بهدف إعداد قوائم موحدة في الدوائر الانتخابية التي لا يمكنهم دخولهم على انفراد بسبب ضعف وجودهم فيها وشهدت الانتخابات انقسام المجتمع المدني، شأن الثقافة السياسية، فالتنظيمات النسوية الاسلامية ساندت حماس والنهضة، ابدت نظيرتها العلمانية ذات التوجه الوطني او الديمقراطي العلماني.

[1] **مرجع نفسه**، ص 87

وفـي الانتخابـات الرئاسـية افريـل 1999 صـارع الاتحـاد العـام للعمـال الجزائـريين ومنظمـة المجاهدين وابنـاء الشـهداء إلـى الاعـلان عن تأييدها للسيد عبد العزيـز بوتفليقـة[1]، حيث فاز عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 73.79% وتسلم السلطة في 27 افريل 1999 بعد تأديته اليمين الدستورية.

المبحث الثالث: اصلاح المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر

مـن خـلال هـذا المبحـث سـوف نتطـرق إلـى معوقـات المجتمـع المـدني وآليـات تفعـل المجتمع المدني والمشاركة السياسية.

المطلب الأول: معوقات المجتمع المدني في الجزائر

أولاً: العوائق الخارجية

إن النظـام السياسـي الجزائـري عبـر كامـل تجربـة السياسـية وقـف حـائلاً امـام تطـور المجتمع المدني.

1. ضـعف فعاليـة ودور المنظمـات والجمعيـات والاحـزاب فـي تجسـيد مشـاركتها السياسـية باعتبارها قوى قادرة على تفعيل دور المجتمع المدني سياسيا وقادرة على ضبط علاقة بالسلطة.

[1] فريد علواش،" اثار التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية"، ط1، الجزائر دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع ،عين مليلة، 2005، ص75

2. غياب ثقافة سياسية قائمة على اسس احترام حقوق الانسان والحريات العامة، مبدأ المشاركة السياسية، مبدأ سيادة القانون وغيرها من المبادئ والقيم الجوهرية لبناء المجتمع.

3. الازمة الجزائرية: يقصد بها الأزمة الامنية الحادة التي عانت منها البلاد لشعرية من الزمن ذات ابعاد متعددة والتي أدت بالبلاد إلى حالة عدم الاستقرار، بدا من 5 أكتوبر 1988 وبتني الجزائر التعددية السياسية، وفق مجريات عملية التحول[1] الديمقراطي، ماضطر البلاد للقيام بعدة اصلاحات اقتصادية، وكان لهذه الاصلاحات انعكاسات سلبية على المجتمع الجزائري.

أ) **انهاء العمل بالقوانين:** التي كانت تضمن الوظيفة ومنصب الشغل الدائم.

ب)**تسريح العمال:** مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير وبالتالي فقد ارتفعت نسبة الفقر إلى 28% من مجموع السكان لسنة 1990 وعليه فإن تدني مستوى المعيشة وارتفاع نسبة الفقر مهدة لظهور ازمة امنية اقتصادية سياسية واجتماعية خانقة، والفوز الكبير الذي حققته الجبهة الاسلامية للانقاد تخوفت منه الاحزاب والجمعيات وهذا ما ادى إلى تدخل الجيش وبعدها قامت الدولة بحل الجبهة الاسلامية للإنقاد.[2]

4. **الاستقلالية الجمعوية:** رغم ما تقدمه الدولة من مجهودات ومساعدات كبيرة لتدعيم مؤسسات المجتمع المدني، من دعم مادي ومنح المقرات والوسائل التكنولوجية

[1] المنصف الوناس، "الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر"، محاولة في قراءة انتفاضة أكتوبر 1988، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 146

[2] **المرجع نفسه**، ص 174

الحديثة التي تتكفل بها القطاعات الوزارية حسب الاختصاص، اضافة إلى تنظيم دورات اعلامية ودراسة للإطارات الجمعية وكل هذه الاعانات فقط من اجل ابقاء المجتمع المدني ، تحت المجهر وتابعا لها والاحزاب السياسية ايضا.

5. **تهميش المجتمع المدني:** رغم ما تراه من تشجيع وبشدة في الخطابات الرسمية والسياسية لمؤسسات المجتمع المدني ، لكونه ضابط اجتماعي مهم قاعدة تحتية ضرورية لبناء الديمقراطي، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك.
6. **ظهور ظاهرة اللامبالاة:** وذلك في الأوساط المجتمعية بحيث أصبح الفرد الجزائري غير مكترث بالقضايا السياسية ولا حتى المشاركة فيها.
7. **الاطار القانوني:** والمتعلق بقانون الجمعيات 90-31 والذي جاءت بنوده جد ميسرة إذ سمح باستشار عدد كبير من الجمعيات، إلا هذا القانون يحتاج إلى تعديل، لإن الاعانات من الدولة اجعله تابعا لها.

ثانيا: العوائق الداخلية

1. **مصدر التمويل الذاتي** : يقصد بها كل أنواع المادي التي تتحصل عليها الجمعيات بطريقتها الخاصة والأحزاب والنقابات وهذا التمويل ضعيف جدا ويعرقل لعب الاحزاب والجمعيات والنقابات لدورها الفعال وينقص منه.

2. **عدم وجود الكفاءة القيادية:** إن معظم الاحزاب والجمعيات تقوم على فكرة الرئيس فيما يخص التسيير الداخلي لها بمعنى أن الرئيس هو صاحب القرار الأول وعدم وجود رئيس كفئ يؤدي إلى عدم القيام بالمهام كاملة[1].

المطلب الثاني: آليات تفعيل المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية

أ) **الثقافة السياسية:** تعتبر التنشئة السياسية الوسيلة لتلقيح السياسة المنحرفة في المجتمع وخلق ثقافة مدنية جديدة ومنحصرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

تساهم الثقافة السياسية في المجتمع لتحديد عناصر القيادات السياسية في السلطة من خلال الانتخابات، حيث تؤثر التنشئة السياسية على علاقة المجتمع بالمشاركة السياسية وتفاعله معها، فهناك مجتمعات تتميز بقوة الولاء والانتماء للوطن على أساس المواطنة، مما يدفع الفرد للمشاركة السياسية، ويساهم في النهوض والتنمية في المجتمع.

في بعض المجتمعات يساهم الافراد في الاغتراب عن الوطن، وعدم شعورهم بالولاء والانتماء، وينفى الافراد للنظام السياسي الحاكم بأنه نظام تسلطي يمارس الوصايا على الفرد ويجرده من رغابته وميوله وحقوقهم الشخصية والتوافق بين الجماهير والمشاركة السياسية تساهم في تقريب وعدم التوافق بين الجماهير وقيافة النخب لجل وجهات التعرفي مفترق كبير.

[1] عبد الناصر جابي ، "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر واقع وأفاق" ، **مجلة الفكر البرلماني**، عدد 15 فيفري 2007 ، ص153

بما أن التنشئة السياسية هي عملية تأهليه وتعلمية وتدقيقية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع والمشاركة السياسية الفعالة.[1]

ب)**الحكم الراشد:** أن من خلال الحكم الراشد نجعل المجتمع المدني يقوم بدوره الفعال اتجاه المشاركة السياسية، وذلك من خلال السياسية الفعالة.

1. آليات الحكم الراشد

أ) **المشاركة السياسية:** وتعني حق الرجل والمرآة في ابداء الرأي في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا ويتطلب عنصر المشاركة توفر حرية بشكل جمعيات والاحزاب والحريات العامة والهدف من كل هذا هو السماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم السياسية.

ب) **حكم القانون:** ويعني سيادة القانون كأداة لتواجه المجتمع المدني نحو الحياة السياسية تهدف منع تعارض مهام المسؤولين فيها بينهم وبين الموطنين

ت) **الشفافية:** وتعني فسح المجال أمام المواطنين والمجتمع المدني بالتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شؤون حياته ومساهمتهم على رقابة المجالس الشعبية والوطنية.

ث) **المحاسبة:** تطلب المحاسبة أو المساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين عن أدارتهم للموارد العامة[2].

إضافة إلى ذلك نجد أن فاعلية المجتمع المدني في الجزائر تكمن في:

[1] سيمر خطاب، "التنشئة السياسية والقيم"، ط1،ا لقاهرة اشتراك للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص40

[2] محمد خليفة، ورقة مقدمة بعنوان : "إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر"، جامعة جيجل، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية.

1. ضـرورة تنظـيم العلاقـة بـين المجتمـع المـدني والدولـة بمـا يضـمن علـى الاقـل استقلالية نسبية، هذا على الرغم من الراي الذي يرى أن المجتمع المدني سيظل خاضعا لتوجيهات الدولة.
2. ضرورة تدعيم السمار الديمقراطي وتأكيده فالديمقراطية هي الاساس الصحيح لبناء المجتمع المدني، حيث تمثل الاطار المناسب كحقوق الافراد والمواطنين.
3. التأكيد على تربية الفرد على السلوك الديمقراطي، وهذا يتوفق على دور الاسرة والمدرسة في تنمية قيم الاحترام والنقد والحوار السلمي بدل العنف.
4. زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعين نشطين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي.
5. تكثيف عمل الاحزاب والتنظيمات من أجل تحقيق استقلاليتها من خلال اتباع التمويل الذاتي[1].
6. تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية وسياسية من اجل الدعم المالي.
7. إن التحفيف من المشاكل الاجتماعية اليومية كمشكلة البطالة والسكن، يسهم بشكل كبير في رفع درجة مشاركة الفرد في التنظيمات الاجتماعية.
8. تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والاندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها.

[1] مليكة بوجيت، **مرجع سابق**، ص152-153

خلاصة الفصل الثاني :

إن المشاركة السياسية تعددت مفاهيمها واشكالها ومستوياتها، حيت نجد إن دور المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية بين الجزائر عرف تطورا كبيرا وذلك من خلال المجتمع المدني والمشاركة السياسية، خلال مرحلة الاستعمار ومرحلة الاحادية ومرحلة التعددية من سنة 1954 إلى بعد 1989 –1999 ثم إن المجتمع المدني له معوقات كثيرة تحوله دون القيام بعمله، إلا ان هناك آليات تفعيل في المستقبل تجعله يقوم بدوره كما في الدساتير الجزائرية.

خاتمة

خاتمة:

لقد سعت هذه الدراسة من خلال مختلف مراحلها إلى فهم الدور الذي يلعبه المجتمع في تحقيق المشاركة السياسية في الجزائر وانطلقنا فيها من خلال التحديد المفاهيمي للمجتمع المدني والمشاركة السياسية من خلال التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني من الفكر العربي الاسلامي إلى الفكر الغربي الكلاسيكي حتى الفكر الغربي الحديث، ثم تناولنا مفهوم المجتمع المدني من خلال عدة تعاريف ثم خصائصه المتنوعة ووظائفه التي تعالج بها المشاكل داخل المجتمع وذلك من خلال مكوناته، إن مفهوم المشاركة السياسية مفهوم واسع وذلك من خلال الاشكال ومستوياتها وذلك من اجل دور للمجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية.

إن واقع المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر عرفت عدة مراحل منها مرحلة 1954-1962 حتى عرفت ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين من أجل الكفاح المسلح وميلاد الاتحاد العام للطلبة الجزائريين وقد قامت السلطات الفرنسية بقمع هذه التنظيمات.

مرحلة 1962-1989 : مرت هذه المرحلة بعدة رؤساء للجزائر من عهد بن ببلة إلى عهد بومدين، حيث عرف المجتمع المدني حصارا من طرف السلطة من أجل تضعيف عمله النوعي.

مرحلة 1989-1999 عرفت هذه المرحلة ظهور عدة تنظيمات من الاحزاب والجمعيات والاتحاديات وذلك بسبب الانفتاح والتعددية، لكن الحالة الامنية للجزائر، كانت وراء ضعف عملها وادى إلى تناقص عددها بشكل تدريجي وكانت هذه التنظيمات في الاحزاب السياسية خلال انتخابات 1999 ولم يعتمد لها بعد ذلك دور مؤثر.

إن معوقات المجتمع المدني في الجزائر عديدة أدت إلى تنشيط عمله والتقليل منه إلا أن هناك آليات في المستقبل ان تم العمل بها فيسكون المجتمع المدني يقوم بدوره من أجل تحقيق المشاركة السياسية في الجزائر

التوصيات:

- استقلالية المجتمع المدني عن المجتمع السياسي خصوصا فيما يتعلق قضية التمويل
- عدم تهميش المجتمع المدني من المشاركة في الخيارات السياسية
- وجود كفاءات قيادية لتنظيمات المجتمع المدني من أجل القيام بمهامهم على أكمل وجه.
- إعطاء الدعم اللازم للمجتمع المدني سوآءا من خلال التنظيم (القوانين) او الدعم المالي

قائمة
المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

- بشارة ،عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية، مع اشارة للمجتمع المدني العربي، ط2، مركز دراست الوحدة العربية، 2000
- بهلول، عبد القادر ، الجزائر الازمة الاقتصادية والازمة السياسية، ط1، الجزائر دار حلب للطباعة ، 1993
- توفيق، حسين ، المجتمع المدني المؤسسات الكمية والكيفية ، ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992
- الجنحاني، الحبيب ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، طبعة النجاح الحديدة، الدار البيضاء ، 2006
- حسن ،توفيق ابراهيم ، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة، في دراستها، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2005
- حسين، حسن احمد، الجماعات السياسية الاسلامية والمجتمع المدني، ط1، الدار الثقافة للنشر الاسكندرية، مصر ، 2000
- خطاب، سيمر ، التنشئة السياسية والقيم، ط1،ا لقاهرة اشتراك للنشر والتوزيع ، 2004
- ديلو، ستيفن ، ترجمة ربيع وهبة، مراجعة علا ابو زيد ، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، القاهرة دار النشر، 2002
- شكر، الصبحي أحمد ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000
- الصوراني ،غازي ، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع المدني، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، 2010

- علواش، فريد ، اثار التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية، ط1، الجزائر دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع ،عين مليلة، 2005
- الغيلاني ، محمد، المجتمع المدني حججه، مفارقاته ومصادرة، ط1 ، بيروت، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، 2004
- فاضل ، محمود عباس ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، ط1، بغداد الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الانسان، ابن رشد، 2012
- الفالح، مبروك ، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة في ضوء تريف المدن، ط1، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002
- فؤاد ،عبد الله ثناء ،آليات التعبير الديمقراطي في الوطن ،العديد،ط1 مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،1987
- فيشر، مارتينا ، المجتمع المدي ومعالجة النزعات، التجاذبات والامكانيات والتحديات" ترجمة يوسف حجازي مركز بحوث برغهوف الادارة البناء للنزعات 2009
- كامل، محمد الخزرجي ثامر ، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، ط1،عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، 2004
- لزرق ، معنية ، " نشوء الطبقات في الجزائر، دارسة الاستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي" ترجمة سيمر كرم، مؤسسة الابحاث الفرنسية، بيروت،
- مصباح، عامر " معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية" ط1، الجزائر، المكتبة الجزائرية بوداود، 2005
- نافعة، حسن ، مبادئ علم السياسة، ط1، مكتبة الشروق الدولية، الاسكندرية، مصر ، 2002
- الوناس، المنصف ، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر، محاولة في قراءة انتفاضة أكتوبر 1988، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999

الكتب باللغة الفرنسية:

- Kateb Kamel, Ecole, Population et société en Algérie, "Paris Edition", Harmattan, 2006 P614
- Leca Jean et Claude Vatin Jean, L'Algérie politique « institution et régime, Paris : Presse de la fondation des Sciences politique 1975 P1

المذكرات :

- بلوصيف الطيب ، المجتمع المدني والدولة ،دراسة سوسيو سياسية ، الجزائر" اطروحة دكتوراه ، تخصص : علم الاجتماع السياسي ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2003
- بن عبد العزيز خيرة ، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد ، انموذج المنطقة العربية، رسالة مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلة العلوم السياسية العلاقات الدولية ،. جامعة الجزائر، 2007
- بوجيت مليكة ،ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر دراسة في الخلفيات التفاعلات، الابعاد " مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 1997
- بوضياف محمد " التحول الديمقراطي في الجزائر" مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1999
- زينب بليل " موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية" دراسة حالة الجزائر 1989-2012، رسالة مذكرة ماجستير كلية الحقوق السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسيات مقارنة، 2012

سالمي سلاق ، دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية ، الجزائر دراسة حالة" رسالة ماجسيتر ، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2009

سمية اوش " دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2009

صبع عامر ، دور المشاركة السياسية في ترقية، الحكم الراشد، رسالة مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007

محمود شيخ علي ناصر " دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين" رسالة مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا فلسطين، 2008

الدوريات:

- بسيوني عبد الله عبد الغاني الاحزاب السياسية. **مجلة الدراسات القانونية**، جامعة بيروت، العدد 1، المجلد1. الدار الجامعية ، بيروت، لبنان، جوان 1996
- ثابت أحمد ، المجتمع المدني ، الصلاحية المنهجية وضرورة التطوير، **مجلة النهضة**، العدد 5، أكتوبر 2000
- جابي عبد الناصر ، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر واقع وأفاق ، **مجلة الفكر البرلماني**، عدد 15 فيفري 2007
- صوالحية منير " المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر، البنية والاهداف، **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، العدد 19 ديسمبر 2008
- طاهر بلعيور ، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، **مجلة العلوم الانسانية** ، جامعة محمد خيفرء العدد 10، نوفمبر 2006
- ماشطي شريفة " المشاركة السياسية اساسي، الفعل الديمقراطي" (جامعة منتوري قسطنية)، **مجلة الباحث الاجتماعي** ، عدد 10، سبتمر 2010

الدوريات باللغة الانجليزية

- Hamddy Abed Rahman Hassani. « **The state and nile society in Africa Anorth Africa perspective**, Afican Journal of politicul science and international Rolstions, Vol3. 2009

الجرائد:

- شكر عبد الغفار ،المجتمع المدني العربي، **جريدة البيان**، دور العمل الجماهيري في اكتشاف قيادات جديدة، العدد 1013 الامارات المتحدة، افريل 1994

المؤتمرات والندوات

- خليفة محمد ، ورقة مقدمة بعنوان : إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر، جامعة جيجل، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية

الوثائق والمراسيم

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 87-15 المتضمن قانون الجميعات المؤرخ في 21 جويلية 1987 الجريدة الرسمية عدد 31 الصادرة بتاريخ 29 جويلية 1987

مقالات على شبكة الانترنت

- . بن نبي مالك " الصحوة الاسلامية المعاصرة في الجزائر/ تصفح يوم 2015/06/20 http :
- www.chhab.net
- شباب سوريا، المجتمع المدني في الفكر العربي، على الرابط ، بتاريخ www.ononjordon.ord 2015/06/20
- الشلالدة محمد فهمي " تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصعود " على الرباط بتاريخ 2015/06/20 www.ononjordon.ord

- عليوة السيد ، محمدي منى ، "المشاركة السياسية موسوعة الشباب السياسية"، القاهرة مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،تم تصفح الموقع يوم 2017/2015 AGPSS,OhtAM,eg/Ohram
- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر ، "تاريخ الجزائر 1830-1962، الاتحاد العام للعمال الجزائريين" تصفح الموقع يوم 2015/06/20 http : www.2novembre 1954.com
- ياسير صالح ، الديمقراطية والمجتمع المدني، ط1، بغداد ، منشورات طريق الشعب، 2005

الفهرسة

تشكرات .....

اهداء .....

مقدمة ..... أ-د

الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني

تمهيد 1

المبحث الأول: التطور التاريخي الفكر المجتمع المدني 2

المطلب الأول: المجتمع المدني في الفكر العربي الاسلامي 2

المطلب الثاني: المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي 5

المطلب الثالث: المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث 8

المبحث الثاني: المجتمع المدني المفهوم والخصائص 12

المطلب الاول: مفهوم المجتمع المدني 12

المطلب الثاني: خصائص المجتمع لمدني 16

المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني 19

المبحث الثالث: مكونات المجتمع المدني 22

المطلب الأول: الاحزاب السياسية 22

المطلب الثاني: النقابات المهنية والعمالية 24

المطلب الثالث: الجمعيات والاتحادات 26

خلاصة الفصل: 30

الفصل الثاني: دور المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية "دراسة حالة الجزائر" "

تمهيد 31

المبحث الأول: أثر المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية 32

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية 32

المطلب الثاني: أشكال المشاركة السياسية ومستوياتها..... 35

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية 39

المبحث الثاني: واقع المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر 43

المطلب الأول: المشاركة السياسية والمجتمع المدني في ظل الاستعمار 1954-1962

43 .....

المطلب الثاني: المجتمع المدني والمشاركة السياسية في ظل الحزب الواحد 1962-

1989 47

المطلب الثالث: المجتمع المدني والمشاركة السياسية بعد 1989-1999..... 55

المبحث الثالث: اصلاح المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر 58

المطلب الأول: معوقات المجتمع المدني في الجزائر 58

المطلب الثاني: آليات تفعيل المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية 61

خلاصة الفصل الثاني 65

الخاتمة 66

قائمة المراجع..... 69

ملاحق 73

الفهرسة 83